

سبيل المؤمنين

في  
الرد على شبهات

# الأفرائين



تأليف

أبي عاصم البركاتي المصري

سبيل المؤمنين

في الرد على

تشبهات القرآنيين

تأليف

أبي عاصم البركاتي المصري

الناشر

دار ابن عمر للنشر والتوزيع - مصر العربية

كفر الشيخ هـ ١٦١٢١٦٧ - ٠٠٢٠٤٧٣٢٣٦٦٢٧

٧٦١٧٧٧٩٣-٧ - ٠١-٧٦١٧١٥٠



بسم الله الرحمن الرحيم

محفوظة  
جميع الحقوق

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

رقم الإيداع / ٢١٧١٤ / ٢٠٠٦

ربنا

أفرغ علينا

صبرا وتوفنا

مسلمين

الناشر

دار ابن عمر للنشر والتوزيع - مصر العربية

كفر الشيخ - شارع الدلتا - بجوار الشلاجة

هـ ١٦١٣١٦٧ / ٠٠٢٠١ - ٠٠٢٠٤٧٣٢٣٦٣٧

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### إهداء

حفظه الله	إلى شيخنا أبي ضياء محمد بن فرج الهنداوي
حفظه الله	إلى شيخنا أبي حاتم عبد الحميد اللبيشي
حفظه الله	إلى شيخنا أبي عبد الرحمن محمود بن جمعة
حفظه الله	إلى أخي الحبيب أحمد بن شحاتة السيد
حفظه الله	إلى شيخنا عبد الواحد يوسف عبد الواحد

أسأل الله تعالى أن يوفقنا وإياهم والمسلمين إلى صالح القول والعمل



## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا \* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

وبعد

فإن الصراع بين الحق والباطل قديم، ومن رحمة الله تعالى بعباده أن جعل

الحق واحداً، لا تتعدد أشكاله، ولا صورته، ولا تتباين مرادفاته ومعانيه، بخلاف الباطل فإنه كثير متضارب، يوضح هذا بجلاء قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

فذكر سبحانه أن سبيل الحق واحد، أما الباطل فله سبل كثيرة، ويؤكد على هذا المعنى قول رسول الله ﷺ لما خطب خطوطاً، وقال: «هذا سبيل الله، وهذه السبل على كل سبيل شيطان يدعو إليه، ثم قرأ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾» (١).

وكثيراً لا يكون الهدف من عمل فريق ما من أهل الضلالة هو استقطاب الناس لأفكارهم ومعتقداتهم، وإنما يكون الهدف هو إخراج الناس عن التماس الصراط السوي، كما حدث في غزوة الأحزاب، لما أخذ فريق من أحبار يهود وساداتهم يؤلبون الجزيرة العربية على رسول الله ﷺ وأصحابه في المدينة، فسألهم مشركوا قريش قائلين: يا معشر يهود أنتم أهل الكتاب الأول والعلم بما أصبحنا نختلف فيه نحن ومحمد، أفديننا خير أم دينه؟

قالوا: بل دينكم خير من دينه، وأنتم أولى بالحق منه.

فهم الذين نزل فيه قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ

(١) أخرجه الدارمي في المقدمة، وابن ماجه (٦/١) في المقدمة وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١١).

يُؤْمِنُونَ بِالْجُبُوتِ وَالطَّاعُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا \* أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا<sup>(١)</sup> [النساء: ٥١-٥٢].

هذه الحادثة إنما أظهرت بوضوح وصفاء رؤية عن دأب أهل الباطل على إبعاد الناس عما ارتضاه الله لهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُخْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٦].

ونخلص من هذا أن الصراع بين الحق والباطل دائم إلى يوم القيامة. إلا أنه قديماً كان الخير كثيراً ظاهراً والشر قليلاً في الخفاء، إذ كان السلف قريبي عهد بنوة. أما اليوم فقد تطاول الباطل، واشترأبت أعناقهم، واسود جانبه، وكثرت وسائله ومروجوه، حتى لا يكاد يصبح المؤمن ولا يبيت إلا وهو محزون مهموم، شعاره ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

قال شيخنا أبو إسحاق الحويني:

كان مبتدعهم قديماً يدور بين سنة وبدعة، ومبتدعنا الآن يدور بين بدعة وردة<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٥١/١١) وابن إسحاق في السيرة (٢/٢١٤-٢١٥) وقال الهيثمي في المجمع (٦/٧) وفيه يونس بن سليمان الجمال ولم أعرفه وبقيّة رجاله رجال الصحيح..

(٢) راجع: شريط أين العلماء الربانيون. تسجيلات ابن القيم.



وحريّ بكلّ غيور على دينه ألا يترك المجال رحباً لهؤلاء يعيشون في الأرض فساداً، وأن يقف على ثغر من ثغور الإسلام.

وليعلم كل من وقف على ثغرة ليدود عنها أنه مبتلى، فلا يردّه البلاء، ولا يرهقه العناء، ولا يثنيه من عزمه الأعداء، وليكن عزاءه قول رسول الله ﷺ: «صبراً آل ياسر إن موعدكم الجنة»<sup>(١)</sup>.

وليعلم كل من وقف على ثغرة أن دورهم جد خطير، يهبون إذا ما استنفروا، ويسرعون إذا سمعوا الصيحة، والنبى ﷺ كثيراً ما استنفر أصحابه لسد ثغر من الثغور، ومن هذا قوله ﷺ: «من لكعب بن الأشرف فإنه آذى الله ورسوله» فقام أبو نائلة ومحمد بن مسلمة فقتلاه، وزال شره<sup>(٢)</sup>.

وليعلم كل من وقف على ثغرة أن صيانة الثغور وحمايتها يكون بالمال، ويكون بالنفس، وبالكلمة، وبالولد، وما سوى ذلك.

والصحابه ضربوا أروع الأمثلة في خدمة الدين بأموالهم وأنفسهم، فهذا حسان بن ثابت رضي الله عنه يرد عن رسول الله ﷺ هجاء المشركين وطمع الطالعين.

وهؤلاء الصحابة يزدون على فكر القدرين والخوارج، ويجاهدونهم بالكلمة وبالسلاح، إحقاقاً للحق ورداً للباطل.

ومن صور الباطل الذي طلع علينا ولمع بعض نجومه في الآونة الأخيرة انتشار فكر القرآنيين على صفحات الجرائد، وفي كثير من المطبوعات والعديد

(١) أخرجه: الحاكم في المستدرك (٥٦٤٦) والطبراني في الكبير (٧٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٦٧) ومسلم (١٨٠١).

من المواقع على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» وغير ذلك.  
لذا أحببت أن أشارك ولو بالنذر اليسير في كشف اللثام عن وجه هؤلاء،  
وإبطال دعاويهم والرد عليها، فكتبت هذه الصفحات، تجد فيها بتوفيق من الله  
تعالى:

التعريف بفكر القرآنيين، وبيان مخاطره، والعوامل التي أدت إلى ظهوره، ثم  
عرض وتفنيده لأهم الأسس والشبهات التي يركزون عليها في دعاويهم، ثم  
حكم من اعتنق هذا الفكر من الكتاب والسنة، وأقوال أهل العلم في هؤلاء.  
وسميت الكتاب «سبيل المؤمنين في الرد على شبهات القرآنيين».  
أسأله سبحانه أن يتقبله مني وأن يغفر لي ذلالي وعثراي.  
اللهم احطط عني بها وزرا، واكتب لي بها أجرا، واجعلها لي عندك ذخرا.  
وصلي الله على نبينا محمد وسلم.

### كتبه

أبو عاصم الشحات بن شعبان بن محمود البركاتي

كفر الشيخ - إيشان - بركات

ليلة الأربعاء ١٦/٢/١٤٢٦ هـ

٢٠٠٥/٣/١٦ م



## الفصل الأول

### فكرة إنكار السنة وعوامل نشأتها

قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ \* وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَاهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيَسْأَلَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [العنكبوت: ١٢-١٣]

وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]



### القرآنيون وفكرهم

يتلخص فكر القرآنيين في الدعوة إلى الاعتماد على القرآن وحده، أي دون السنة النبوية في التشريع وفي العبادات، والمعاملات، وفي كل شيء. بمعنى أنهم ينكرون السنة النبوية ويردونها ردًا كليًا، ويدعون إلى إلغائها.

لماذا؟؟

لأن الأحاديث النبوية - بزعمهم - موضوعة ومزورة.

وفي مصر قدم مركز ابن خلدون اقتراحًا إلى وزير التربية والتعليم المصري بوضع مناهج لتدريسها في مصر في المراحل الثلاث. الابتدائية، والإعدادية، والثانوية، يشترك في إعدادها رجال دين إسلامي، ومسيحي، وفنانون، ومن أبرزها الدعوة إلى إلغاء الأحاديث النبوية والاكتفاء بالقرآن، لأن الأحاديث كلها موضوعة مكذوبة<sup>(١)</sup>.

### مخاطر فكر القرآنيين:

١- هذه الدعوة ستفتح الباب لتفسير نصوص القرآن من جديد، كل حسب هواه، لأن السنة قاضية على القرآن، فإذا ما نحيت السنة، وصار للآية الواحدة أقوال لا تعد ولا تحصى ضاعت حجية القرآن في ظل هذه الآراء المتضاربة.

(١) انظر: الشفاعة حق لا ريب فيه ص ٩، والشبهات الثلاثون ص ٤٠ وكلاهما للدكتور

عبد العظيم المطعني.

٢- ستفتح الباب واسعاً للفرق والمذاهب المختلفة أن تفسر القرآن بما يؤيد ما تدعو إليه، فيحصل شتات وتمزيق للمسلمين.

٣- ستلي هذه الخطوة بلا شك الدعوة إلى إلغاء القرآن لأن التطرف والغلو الفكري لا حد له، وسيكون مسوغهم أن نقلة السنة المكذوبة بزعمهم هم أيضاً نقلة القرآن.

٤- فيه تكذيب لفضلاء الأمة من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، الذين قبلوا السنة النبوية وعملوا بها، واعتبروها أصلاً من أصول الإسلام.

٥- فيه إطراح للإجماع المتيقن بين الأمة على وجوب العمل بالسنة، ومعلوم أن الإجماع لا يخرق ولا يعطل إلا بإجماع مثله، وليس لدي هؤلاء إلا الصراخ والصياح بشبهات لا تقوم حتى تقع.

٦- فيه إبطال للشرائع التي لا يشك مسلم أنها من أصول الإسلام وليست مبيّنة في القرآن، كالصلاة والزكاة، والحج وغير ذلك.

### جذور هذا الفكر ونشأته:

الدعوة إلى إلغاء السنة النبوية قديمة جديدة، وإن استشرى هذا القول مؤخراً، وتبناه بعض الكتاب المعاصرين على اختلاف مآربهم ومشاربهم.

ورسول الله ﷺ حذر من هؤلاء، وتنبأ بظهورهم، ففي السنن من حديث المقدام بن معديكرب عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا أن يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن. فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم الخمار

الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع ولا لقطة مال المعاهد»<sup>(١)</sup>.

وفي لفظ: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد خلفت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما، كتاب الله وسنتي، ولن يفترقا حتى يردا على الحوض»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن القيم بعدما ساق الحديث:

فلا يجوز التفريق بين ما جمع الله بينهما، ويرد أحدهما بالآخر<sup>(٤)</sup> أ.هـ.

وبالفعل وقع ما حذر منه ﷺ، وطلع على الأمة أمثال هؤلاء في القديم والحديث. وقد ناظر الشافعي رحمه الله أحدهم مناظرة طويلة ذكرها رحمه الله في كتابه الرسالة ص ٣٦٩ - ٣٨٧ ووجدنا في بعض كتب وأقوال السلف عبارات في الرد على هؤلاء وإبطال دعاويهم.

ويحرص رجالات الإسلام في كل عصر على رد هذا الباطل، ننظر مثلاً إلى كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة المتوفي سنة ٢٧٦ هـ فنراه جعل كتابه

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤) وابن ماجه (١٢) وأحمد (١٣٠/٤) وصححه الألباني في

صحيح الجامع (٢٦٤٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٦٤) وقال حسن غريب.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/١٧٢ ح ٣١٩)، والدارقطني (٤/٢٤٥ ح ١٤٩).

(٤) إعلام الموقعين (٢/٣٠٣).

في الرد على أعداء أهل الحديث، والجمع بين الأخبار التي ادعوا عليها التناقض والاختلاف، والجواب عما أورده من الشبه على بعض الأخبار المتعارضة بادي الرأي.

وفي عصر السيوطي قام من يدعو إلى ترك السنة وعدم الاحتجاج بها، وأن الحجة في القرآن وحده، فتصدى السيوطي رحمه الله لهؤلاء، وكتب كتابه «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة».

وفي العصر الحديث كتب الكثير من العلماء والمشايع، أذكر منهم: الشيخ الدكتور عبد الغني عبد الخالق، وكتابه «حجية السنة» يعد من الآثار الحسنة للعصر الحديث.

وكتب الشيخ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة كتابه «دفاع عن السنة». وكتب الدكتور مصطفى السباعي كتابه «السنة ومكانتها في التشريع» وغيرهم العديد.

### عوامل ظهور فكر القرآنيين:

#### ١- الخوارج:

وهي أقدم الفرق الإسلامية ظهوراً، فقد ظهوروا في عهد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وهؤلاء - أي الخوارج - يجوزون على الأنبياء الكبار، ويرون عصمة الرسول ﷺ في تبليغ القرآن فقط، ومن ثم لا يلتفتون إلى السنة المخالفة في رأيهم لظاهر القرآن ولو كانت متواترة، لذا فهم لا يرجعون الزاني، ويقطعون يد السارق فيما قل أو كثر، لأنهم لا يرون حجية للسنة الصادرة عن



الرسول ﷺ وأن الحجة إنما هي للقرآن وحده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

والخوارج جوزوا على الرسول نفسه أن يجور، ويضل في سنته، ولم يوجبوا طاعته ومتابعته، وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنة التي تخالف بزعمهم - ظاهر القرآن -<sup>(١)</sup> . ا.هـ.

٢ - الجهمية والمعتزلة والفلاسفة ومن نحنا نحوهم:

وهؤلاء يقدمون العقل على النقل، وأضافوا على عقولهم قداسة حتى أنهم ليلوون أعناق النصوص لتوافق ما تراه عقولهم، وإلا فالرد للنص، وتبقى قداسة العقل، حتى قال الجاحظ وهو معتزلي:

«فما الحكم القاطع إلا للذهن، وما الاستبانة إلا للعقل»<sup>(٢)</sup> .

صحيح أن هذا الأصل الفاسد يطردونه على نصوص الكتاب والسنة، إلا أنهم على نصوص السنة النبوية أجراً، لذلك تجد أن السنة عند هؤلاء لم تحظ باهتمام كبير، مع العلم بأن هناك رواية للأخبار والأحاديث كانوا معتزلة أو جهميين أو اتهموا بذلك إلا أن الموقف العام لهذه الفرق لا سيما الغلاة منهم هو رد السنة وتكذيبها.

(١) مجموع الفتاوى (١٩/٧٣).

(٢) رسالة التريب والتدوير ص ١٩١ ضمن مجموعة رسائل الجاحظ.

قال البغدادي:

ومع النظامية <sup>(١)</sup> حيث قالوا يجوز أن تجتمع الأمة على الخطأ فإن الأخبار المتواترة لا حجة فيها، لأنها يجوز أن يكون وقوعها كذباً، فطعنوا في الصحابة، وأبطلوا القياس في الشريعة <sup>(٢)</sup>.

وقد تصدى لهؤلاء الكثير من علماء السلف، وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كتابه «درء تعارض العقل والنقل».

وكتب شيخ الإسلام ابن القيم كتابه «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة».

قال ابن القيم:

لو قد عارض العقل الشرع لوجب تقديم الشرع، لأن العقل قد صدق الشرع، ومن ضرورة تصديقه له قبول خبره والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدق الشرع موقوف على كل ما يخبر به العقل، ومعلوم أن هذا المسلك إذا سُلِكَ أصبح من سلوكهم، كما قال بعض أهل الإيمان: يكفيك من العقل أن تعرفك صدق الرسول ومعاني كلامه ثم يخلي بينك وبينه.

وقال آخر: العقل سلطان ولي الرسول ثم عزل نفسه، ولأن العقل دل على

(١) اتباع أبي إسحاق بن سيار المعروف بالنظام، معتزلي زنديق، انظر الفرق بين الفرق ص ١٤٧.

(٢) أصول الدين للبغدادي ص ١١.

أن الرسول يجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، ولأن العقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة، ولا يدل على صدق قضايا نفسه دلالة عامة، ولأن العقل يغلط كما يغلط الحس، وأكثر من غلظه بكثير، فإذا كان حكم الحس من أقوى الأحكام، ويعرض فيه الغلط ما يعرض، فما الظن بالعقل.

ثم قال رحمه الله في موضع آخر:

إن الله تعالى قد تمم الدين بنبيه ﷺ وكمله به، ولم يحوجه هو ولا أمته إلى عقل ولا نقل سواء، ولا رأي منام، ولا كشف. قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قلت : معلوم أن المعقولات لا تقع تحت ضابط، فما يثبت بالعقل يمكن نقضه بالعقل، لأن العقول تتفاوت وتباين درجاتها ومستوياتها، ولا منجى من هذا إلا بالاعتصام بالوحيين.

ومن شعر ابن القيم<sup>(١)</sup> :

عاديتم المعقول والمنقول	فعلى عقولكم العفاء فإنكم
إدراك الهوى لا تتبعون رسولا	وطلبتم أمر محالا وهو
بالحق أين العقل كان كفيلا	وزعمتم أن العقول كفيلا
حكمه عقل، ترون كليهما معلولا	وهو الذي يقضي فينقض

(١) مختصر الصواعق ص (١١٢) ط. دار الحديث.

وتراه يجزم بالقضاء وبعد ذا	يلقى لديه باطلاً معقولا
لا يستقل العقل دون هداية	بالوحي تأصيلاً ولا تفصيلاً
كالطرف دون النور ليس بمدرك	حتى تراه بكثرة وأصيلاً
فإذا الظلام تلاطمت أمواجه	وطمعت بالأبصار كنت محيلاً
وإذا النبوة لم ينلك ضياؤها	فالعقل لا يهديك قط سبيلاً
نور النبوة مثل نور الشمس	للعين البصيرة فاتخذته دليلاً
طرق المهدي مسدودة إلا على	من أم هذا الوحي والتنزيلاً
فإذا أعدلت عن الطريق تعمدًا	فاعلم بأنك ما أردت وصولاً
يا طالب درك الهدى بالعقل	دون النقل لن تلقى لذاك دليلاً

وموجز القول أن موقف هذه الفرق من السنة هو موقف المتنكر، لا سيما لأحاديثها، ويعود هذا النفي إلى اعتمادهم على هذا الأصل الفاسد، وهو تقديم العقل على النقل، وأن العقل قادر على التحسين والتقبيح.

ومعلوم عند أهل السنة، أن العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، وإذا وجد ما يوهم التعارض فإما أن العقل لم يفهم، وإما أن النص لم يثبت<sup>(١)</sup>.

٣- الشيعة (الروافض):

الشيعة ردوا الأخبار والأحاديث من جهة الصحابة، ورموا أكثرهم بالكفر

(١) سمعت هذا المعنى من شيخنا أبي ضياء محمد بن فرج الهنداوي حفظه الله، وذلك في دروس له في التوحيد بمسجد الإحسان (الجمعية الشرعية) بإبشان.



والزندقة، والعياذ بالله. بل لم يسلم القرآن من افتراءاتهم فزعموا تحريفه ونقصانه.

ومعلوم أن الشيعة لا يعتمدون روايات أهل السنة في الحديث لا في كثير ولا في قليل، بل يتدينون بمخالفة أهل السنة، وأن خلاف السنة هو الحق عندهم.

عقد الحر العاملي في كتابه «وسائل الشيعة» باباً أسماه: عدم جواز العمل بما يوافق العامة<sup>(١)</sup> ويوافق طريقتهم.

ثم قال: والأحاديث في ذلك متواترة .. فمن ذلك قول الصادق عليه السلام في الحديثين المختلفين: أعرضوهما على أخبار العامة «فما وافق أخبارهم فذروه، وما خالف أخبارهم فخذوه»<sup>(٢)</sup>.

وقد أضافت الشيعة معول هدم آخر للسنة المروية من جهة الصحابة، فوضعوا الأحاديث الكثيرة في فضل أئمتهم ورؤسائهم لرفعهم إلى المكانة السامية لتهيأ القلوب لقبول أقوالهم.

وعلى النقيض من هذا كذبوا الصحابة وسبواهم، بل كفروهم والعياذ بالله.

قال الشيخ الدكتور على السالوس:

الجرح والتعديل عند هؤلاء القوم: - أي الشيعة - يرتبط بعقيدتهم الباطلة في

(١) العامة عند الشيعة أي أهل السنة.

(٢) نقلاً عن كتاب: الله ثم للتاريخ ص (٨٤).

الإمامة، ووضعت كتبهم - كما سترى - لتأييد هذه العقيدة. وكتب الرجال عندهم طعنت في خير جيل عرفته البشرية، وجرحت صحابة رسول الله ﷺ، ورضي الله عنه الصحابة الكرام البررة. ولم يسلم من الطعن إلا من اشتهر في التاريخ بولائه لعلي بن أبي طالب. وقولهم بعصمة الأئمة جعلهم لا ينظرون إليهم على أنهم رواة ثقات، بل جعلوهم مصدرًا للتشريع.

فأقوالهم سنة واجبة الاتباع كسنة رسول الله ﷺ دون أدنى فرق<sup>(١)</sup>. اهـ.

ثم ذكر الشيخ الدكتور حفظه الله بعض النماذج للجرح والتعديل عند الشيعة<sup>(٢)</sup>.

علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

أمير المؤمنين عليه أفضل الصلاة والسلام: مناقبه وفضائله لا يسع البشر عدّها، وإحصاءها. وقد ورد أنه لو كان البحر مدادًا والأشجار أقلامًا وأوراق الأشجار قرطاسًا والجن والإنس كتابًا لما أحصوا مناقبه<sup>(٣)</sup>.

قلت : وهذا غلو مرفوض، ومثل هذا يؤدي إلى الشرك والعياذ بالله، ولا عجب فقد ألهمه غلاة الشيعة.

(١) مع الإثنى عشرية في الأصول والفروع، الموسوعة الشاملة (١١٢/٣).

(٢) أشار الشيخ على السالوس إلى كتاب: «تنقيح المقال في علم الرجال» لعبد الله الماقي وهو من أجل كتبهم وأوسعها.

(٣) الموسوعة بتصرف (١١٢/٣).

محمد بن أبي بكر بن أبي قحافة:

جليل القدر عظيم المنزلة من خواص علي عليه السلام وحواريه أئته  
النجابة من قبل أمه أسماء بنت عميس لا من قبل أبيه، ومن أنجب النجباء، من  
أهل بيت سوء، بايع أمير المؤمنين على البراءة من أبيه ومن الخليفة الثاني، وقال  
له: أشهد أنك إمام مفترض الطاعة، وأن أبي في النار .. إلخ.

عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي خليفة العامة:

بالغت العامة في مدحه، ومن لاحظ ترجمته المتفرقة، وأمعن النظر فيها لم  
يعتمد على خبره .. إلخ.

عبد الله بن عمرو بن العاص:

كان كأبيه في الرأي والنفاق، والكذب على الله ورسوله والخروج مع  
معاوية بصفين، وكفى بذلك جرأاً.

خالد بن الوليد:

تعاهد مع أبي بكر على قتل علي عليه السلام، ثم ندم أبو بكر خوفاً من  
الفتنة، ساء العامة سيف الله، والأحق بتسميته سيف الشيطان .. زنديق<sup>(١)</sup>.  
وفي كتاب آخر للدكتور علي السالوس وهو «قصة الهجوم على السنة» يقول:  
والجرح عندهم - أي الشيعة - سيء للغاية، ولذلك أكتفي بالإشارة السريعة،  
فأذكر هذه النماذج:

(١) راجع الموسوعة (٣/ ١١٢، ١١٣).

عثمان بن عفان الأموي: خليفة العامة ضعيف.  
 عبد الله بن عمر بن الخطاب: الخبيث، ضعيف.  
 عبد الرحمن بن عوف: من أضعف الضعفاء.  
 المغيرة بن شعبة: صحابة في غاية الضعف.  
 محمد بن أبي بكر بن أبي قحافة: من أجلاء الثقات وتربى في بيت سوء.  
 معاوية بن أبي سفيان: زندقته أشهر من كفر إبليس<sup>(١)</sup> اهـ.  
 وبهذا وذاك تجد أن أصحاب النبي ﷺ هم أكثر الناس تعرضاً لسب الشيعة ولعنهم والطعن فيهم لا سيما أبو بكر وعمر وعثمان وعائشة وحفصة رضي الله عنهم، ولهذا جاء في دعاء صنمى قريش: «اللهم العن صنمى قريش أبا بكر وعمر وجبتيهما وطاغوتيها، وابنتيهما - عائشة وحفصة .. إلخ»  
 وهذا دعاء منصوص عليه في الكتب المعتبرة لدى الشيعة، وكان الخميني يقوله بعد صلاة الصبح كل يوم<sup>(٢)</sup>.  
 قلت : إنما نقلت هذا الكلام في الصحابة ليتنبه به من يجهل حقيقة مذهب هؤلاء، وليخجل إذن من يدعو للتقريب معهم، فهم يتقربون إلى الله ويتدينون بسب الصحابة، ونحن أهل السنة نتقرب ونتدين لله بحب صحابة النبي ﷺ.  
 والنبي ﷺ يحذر من هذا الصنيع فقال: «من سب أصحابي فعليه لعنة الله

(١) قصة الهجوم على السنة ص (٣١) ط دار الثقافة - قطر.

(٢) الله ثم للتاريخ ص (٨٧).



والملائكة والناس أجمعين»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام مالك رحمه الله: من أصبح وفي قلبه غيظ على أصحاب رسول الله ﷺ فقد أصابته الآية، ﴿لَيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ﴾ [الفتح: ٢٩].

٤ - الاستشراق:

والمستشرقون وما يطرحونه من شبهات - لا سيما المتعصبة<sup>(٢)</sup> منهم كان له دور كبير وعامل فعال في بروز فكرة إنكار السنة النبوية.

ولم يقف طعن المستشرقين عند السنة النبوية وحدها، فطعنوا في القرآن الكريم، والتاريخ الإسلامي، وفي سيرة الرسول ﷺ، بل حتى في شخص رسول الله ﷺ.

أما عن السنة النبوية فقد أنكروا وجود سنة يتصل سندها إلى النبي ﷺ. ومعلوم أن السند من خصائص أمة الإسلام، ولا يعرف الإسناد عند اليهود ولا النصارى، حتى كتبهم المقدسة تروى بغير إسناد، لذلك طالها التحريف والتبديل.

وهكذا تجدهم يتهمون السنة النبوية بما ابتلوا به في دينهم فعدوا على السنة يهدمونها من الأساس، فطعنوا في الصحابة لا سيما حافظ الصحابة أبي هريرة رضي الله عنه، ثم نالوا من أكابر الرواة كابن شهاب الزهري، ثم جاء الدور على أصحاب الكتب الجامعة للسنة النبوية، فطعنوا بها وبأصحابها.

(١) رواه الطبراني عن ابن عباس وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٦٢٨٥).

(٢) لا ننكر وجود بعض المستشرقين المعتدلين والمنصفين الذين كتبوا عن الإسلام وأشادوا به وبحضارته، منهم غوستاف لوبون، زيجريد هونكه وغيرهما.

جاء في «ضحى الإسلام» (٢/ ١٢٢):

وقد لاحظ بعض المستشرقين أن مسند أحمد تتجلى فيه الشجاعة، وعدم الخوف من العباسيين بذكر أحاديث في مناقب بني أمية، مما كان منتشرًا بين الشاميين، وكان على العكس من ذلك البخاري ومسلم فإنهما لم يذكرها إدارة للعباسيين، كما أن مسند أحمد لم يتخرج من ذكر أحاديث كثيرة في مناقب على وشيعته اهـ.

وما ذكره صاحب ضحى الإسلام نقلاً عن المستشرقين ليس بصحيح، ويخلو من الأمانة العلمية، فإن في الصحيحين أحاديث في مناقب عثمان بن عفان، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبيه وهم أمويون<sup>(١)</sup> رضي الله عنهم. وتتعدد طعون المستشرقين فيعملون على إقناعنا أن الأحاديث النبوية وضعت من قبل الوضعيين، ونسبت للنبي ﷺ وأن هذه الأحاديث ما كانت إلى نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي للإسلام في القرنين الأول والثاني.

والقول الآخر لجولد تسيهر<sup>(٢)</sup> في كتاب «دراسات إسلامية» ومثل لهذا

(١) انظر صحيح البخاري كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان (٣٦٩٥) إلى (٣٦٩٨) وباب ذكر معاوية (٣٧٦٤، ٣٧٦٦). وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة : باب مناقب عثمان (٢٤٠١، ٢٤٠٢)، باب مناقب أبي سفيان بن حرب (٢٥٠١).  
(٢) جولد تسيهر يهودي متعصب، شديد العداء للإسلام والمسلمين، وللأسف كثيرًا ما ينقل عنه أعداء السنة ويرددون آراءه.

التطور السياسي وأثره في وضع الحديث بأن الحكام الأمويين استغلوا الرواة في وضع أحاديث لتوطيد ملكهم، وترسيخ أقدامهم، فذكر أنهم بدهائهم استغلوا الإمام الزهري في وضع أحاديث منها حديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى». وذلك لرغبتهم في تقديس المسجد الأقصى، وجعله كالبيت الحرام والمسجد النبوي حتى يكون مقصدًا للناس، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الحرب قائمة بينهم وبين عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

وبعد أن ذكر الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله هذه الفرية التي افتراها هذا المستشرق اليهودي أخذ يفند هذا الافتراء وكان من أهم ما رده على هذا الأفاك هو أن الحديث روته كتب السنة كلها، وهو مروي من طرق مختلفة غير طريق الزهري، فقد أخرجه البخاري <sup>(١)</sup> عن أبي سعيد الخدري ورواه مسلم <sup>(٢)</sup> من ثلاث طرق إحداها من طريق الزهري.

وثانيتهما: عن طريق جرير عن ابن عمير عن قزعة عن أبي سعيد.

وثالثتها: عن طريق ابن وهب عن عبد الحميد بن جعفر عن عمران بن أبي أنس عن سلمان الأغر عن أبي هريرة <sup>(٣)</sup>.

وحسبنا القول للتدليل على خطر فكر الاستشراق على الأمة أن ظهر من

(١) أخرجه البخاري (١١٩٧).

(٢) مسلم (١٣٩٧).

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص (٢٠٤) ط دار السلام.

ردد أقوالهم، وأنكر السنة كلياً أو جزئياً أمثال: محمود أبو رية في كتابه «أضواء على السنة المحمدية»، والشيخ علي عبد الرازق في كتابه: «الإسلام وأصول الحكم»<sup>(١)</sup>.

وزعم فيه أن الإسلام رسالة روحية فقط، لا علاقة له بالحكم والتشريع. وردد أحمد أمين بعض آراء المستشرقين في السنة النبوية وغيرها، وله: «فجر الإسلام» و«ضحى الإسلام» و«ظهر الإسلام» بث فيها سموم المستشرقين وإن صاغها بأسلوب هادئ ولم ينسبها إليهم صراحة، ومما يزيد هذا وضوحاً ما ذكره المرحوم الدكتور مصطفى السباعي أن الدكتور علي حسن عبد القادر عندما ألف كتاباً<sup>(٢)</sup>، وذكر فيه شبه المستشرقين، وطعنهم في الإمام الزهري، فثار عليه الأزهر، قال له الأستاذ أحمد أمين: إن الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرة، فخير طريقة لبث ما تراه مناسباً من أقوال المستشرقين ألا تنسبها إليهم صراحة، ولكن ادفعها إلى الأزهرين على أنها بحث منك، وألبسها ثوباً رقيقاً لا يزعجهم مسها، كما فعلت أنا في فجر الإسلام وضحى الإسلام<sup>(٣)</sup>.

(١) قيل إن الشيخ علي عبد الرازق رحمه الله رجع عن آرائه تماماً، وانظر في هذا: رد هيئة كبار العلماء على كتاب الإسلام وأصول الحكم ص (٦) المطبوع هدية مع مجلة الأزهر عدد ربيع الأول ١٤١٤ هـ.

(٢) هو كتاب: نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص (٢٢٢).

## ٥- المدرسة العقلية:

وهؤلاء يصرحون دائماً بل ويتبجحون برد بعض أحاديث الرسول ﷺ بدعوى عدم توافقها مع العقل والمنطق السليم.

وهم أفراخ المدارس القديمة مع تأثرهم ببعض المذاهب الغربية.

وكبيرهم في العصر الحديث هو الشيخ محمد الغزالي رحمه الله، ومنهجه كما اشتهر عنه هو رد بعض الأحاديث، ولكن ليس بطريقة المحدثين وهي نقد الأحاديث رواية ودراية، وذلك بالإنصاف في تحكيم قواعد المصطلح، كلا، وإنما هو رد الحديث لأنه لا يتفق ومنطقه وعقله، وأكاد أجزم أن الشيخ رحمه الله وأمثاله إنما هم حلقة وصل لا غناء عنها إلى فكر القرآنيين، واسمع إليه وهو يقول:

تلاوة قليلة للقرآن الكريم، وقراءة كثيرة للأحاديث، لا تعطيان صورة دقيقة للإسلام، بل يمكن القول بأن ذلك يشبه سوء التغذية<sup>(١)</sup>.

ويقول: وقد ضقت ذرعاً بأناس قليلي الفقه في القرآن كثري النظر في الأحاديث، يصدرن الأحكام ويرسلن الفتاوى فيزيدن الأمة بلبلة وحيرة<sup>(٢)</sup>.

ويقول في موضع آخر: وبعض المشتغلين بالحديث يستوعر تدبر القرآن، ودراسة دلالاته القرية والبعيدة، ويستسهل سماع حديث مائمه يختطف الحكم

(١) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ص (٢٦).

(٢) السابق ص (٢٩).

منه فيُشقي البلاد والعباد<sup>(١)</sup>.

قلت : هكذا تلمح دعوة الشيخ على الاكتفاء بالقرآن ظاهرة، وإن لم يصرح بها ويعلنها، وهو ما يقوله منكروا السنة النبوية.

وفي كتاب آخر له وهو «هموم داعية» يقول:

ولست أقر جديدًا في هذا الميدان، والذي أراني مضطرًا إلى التنبيه إليه هو ضرورة العناية القصوى بالقرآن نفسه، فإن ناسًا أدمنوا النظر في كتب الحديث، واتخذوا القرآن مهجورًا، فنمت أفكارهم معوجة، وطالت حيث يجب أن تقصر، وقصرت حيث يجب أن تطول<sup>(٢)</sup>.

وبعد هذه النقول التي نقلناها من كتب الشيخ أقول إنني لا أعرف ما الصلة بين إدمان النظر في كتب الحديث وبين الصورة الناقصة للإسلام، ولكنها الحروف التي تنم عن دخيلة الشيخ رحمه الله، عما يكنه لرجالات الحديث النبوي.

وتعجب من أمره وهو يرد أحاديث الصحيحين لمجرد قول شاذ من أي أحد في أي مذهب لمجرد توافقه وما يراه عقله.

وحتى لا يظن أحد أنني أدعي على الشيخ ما لم يقل أقول: أنه بمجرد مطالعة سريعة لكتابه: «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» تبين أنه:

(١) السابق ص (٣٣).

(٢) هموم داعية ص (٣٠-٣١).

- رد حديث «إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه»<sup>(١)</sup> ص (٢١).
- ورد حديث «لا يقتل مسلم بكافر»<sup>(٢)</sup> ص (٢٤).
- ورد حديث «دية المرأة على النصف من دية الرجل»<sup>(٣)</sup> ص (٢٥).
- ورد حديث «مناداة النبي ﷺ لقتلى المشركين في بدر»<sup>(٤)</sup> ص (٣١).
- ورد حديث «لا تؤخذ الزكاة إلا من الأصناف الأربعة»<sup>(٥)</sup> ص (٣٣).
- ورد حديث «موسى وملك الموت»<sup>(٦)</sup> ص (٣٢).
- وهكذا لا تخلو صحيفة أو صحيفتان في الكتاب إلا ويرد فيها حديثاً أو أكثر، ولو تتبعنا ما رده من الأحاديث لطال بنا البحث والله المستعان<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) أخرجه البخاري (١٢٨٦، ١٢٨٧) ومسلم (٩٢٩، ٩٣٢).
- (٢) أخرجه البخاري (١١١) ومسلم (١٣٧٠).
- (٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧٥٤٦) وصححه الألباني في الإرواء (٣٠٧/٧).
- (٤) أخرجه البخاري (٣٩٦٧) ومسلم (٢٨٧٤، ٢٨٧٥).
- (٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (٤٠١/١) وابن أبي شيبة (١٩/٤)، والبيهقي (٤/١٢٨، ١٢٩) وصححه الألباني في الإرواء (٨٠١).
- (٦) أخرجه البخاري (٣٢٢٦) ومسلم (٢٣٧٢).
- (٧) قامت ردود على الشيخ تحذر من آرائه حول السنة النبوية منها: طليعة سمط اللآلئ في الرد على الشيخ محمد الغزالي، لشيخنا أبي إسحاق الحويني ط التوعية الإسلامية بالقاهرة، وكشف مواقف الغزالي من السنة وأهلها، د/ ربيع بن هادي المدخلي ط مكتبة ابن القيم بالمدينة المنورة، وحوار هادي مع الشيخ محمد الغزالي للشيخ سلمان بن فهد العودة.



وننتقل إلى قرآني آخر، أخذ طريق العقل والهوى في رد الحديث النبوي، فقد غالى في ذلك حتى وصل إلى ردود ساذجة لا يقوها ولا يقبلها أحد.

وهذا الكاتب هو: الدكتور العميد محمد عادل أبو الخير.

عضو بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، شعبة الفكر الإسلامي، لجنة الحضارة والعلوم.

وله كتاب أسماه «من الأحاديث الآحاد الموضوعة والدخيلة في الإسلام» وقد وقع في يدي الجزء الأول منه.

يقول فيه ص (١٢): إنه سبحانه وتعالى وضع في القرآن كل ما يحتاجه المسلم من توجيهات في دنياه ودينه، وأيضاً كل ما يحتاجه من زاد لحياته الآخرة ثم قال:

ومن هنا أقول متسائلاً: ما الحاجة إذن لوضع كلام آخر لسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ليس من القرآن، وقد جاء الذكر الحكيم بخير منه.

ويزعم الدكتور أن الأحاديث النبوية تفرق وتشتت الأمة، فيقول في المقدمة ص (٤):

أصيب العالم الإسلامي بالفرقة والتشتت الفكري منذ أن انتشرت كتابة الأحاديث عن سيدنا رسول الله ﷺ منذ عهد الخليفة المعتصم بن الرشيد إبان حكم الدولة العباسية للعالم الإسلامي، وانتشرت المذاهب الفقهية الأربعة في

ذلك الوقت بما فيها من اختلافات فأوجدت فرقاً وشيعاً بين المسلمين، وتُرك القرآن الذي كان مكتوباً في نسخ قليلة وتفرغوا للأحاديث المختلف فيها<sup>(١)</sup> اهـ.

#### نموذج من ردوده للأحاديث:

علق على حديث «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به»<sup>(٢)</sup>.  
بقوله: الشخص المأخوذ عنه الحديث (الراوي) وهو في هذه الحالة أبو هريرة كما يقولون، اختلف الرواة في اسمه الأصلي، ووضع له أكثر من عشرين اسماً له ولأبيه (المرجع: الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية الجزء الرابع صفحة ٥٦٤، ٥٦٥) كما أنه لا يعرف تاريخ ميلاده أو تاريخ وفاته، وهذا يجعل أمره مشكوك فيه، وفي كل ما ينسب إليه من أحاديث<sup>(٣)</sup> اهـ.  
قلت: والكاتب يشكك في وجود صحابي اسمه أبو هريرة، وفي هذا تخطئة لجميع الصحابة وللأمة كلها، وكأن الأمة كانت مغيبة عن وعيها حتى أتى هذا وأمثاله ليوفظوها من غفلتها.

(١) القول بأن الحديث كُتب في عهد المعتصم غير صحيح، فالسنة مدونة منذ عهد النبي ﷺ والصحابة، بل ثبت أن عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي أمر الإمام الزهري أن يجمع حديث رسول الله ﷺ في كتاب جامع بدلاً من الكتب والأجزاء المفرقة لدى علماء السنة وقتذاك.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٢٧) ومسلم (١١٥١).

(٣) انظر ص (١٠) من الكتاب المذكور.

### نموذج آخر من ردوده للأحاديث:

قال في ص (٢٩) تعليقاً على حديث «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذي في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»<sup>(١)</sup>

قال: الرسول عليه الصلاة والسلام لم ير نهراً عليه سفينة لا في الجزيرة العربية ولا الشام ولا في اليمن التي زارها لأنه لا يوجد بها سوى نهيرات صغيرة لا تجري عليها سفن اهـ.

وأقول: هل يعقل هذا من مسلم؟ نعم نقول كان العرب يعرفون السفن والبحار، والقرآن فيه آيات كثيرة تتكلم عن البحار، وما فيه من حُلٍّ، ولحم طري، وما يجري عليه من فلك، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْماً طَرِيّاً وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٤].

ثم هل كان العرب بمعزل عن الدنيا حتى لا يتصوروا مثل هذه البديهيات؟

أي عقول تلك التي ترد السنة بمثل هذا الكلام !!!

وحتى لا نطيل فالكتاب عدد صفحاته (١٠٦) صفحة علق فيه الدكتور

(١) أخرجه البخاري (٢٤٩٣).

على (١٢٧) حديثاً<sup>(١)</sup> ردها وطعن فيها على مثل هذا النحو الذي ذكرناه، والكتاب به أخطاء نحوية، وأخطاء في تركيب جملة، وكلماته، والرجل لا يعرف شيئاً في علم الحديث لا دراية ولا رواية، ويرد الأحاديث بمثل هذه الترهات الساذجة، التي تكون في كثير منها مدعاة للعجب، والله المستعان.

استشكال النصوص:

مما لا مرأ فيه أنه قد يستشكل على أي أحد نص شرعي، سواء من الكتاب أو من السنة النبوية.

وقد وقع هذا لنفر من صحابة رسول الله ﷺ ولكنهم لم يردوا النصوص بمعقول، وهم من أكمل الناس عقولاً.

ولم يردوا النصوص بهوى ولا عُرف ذلك فيهم.

وثبت في الحديث قوله ﷺ: «من نوقش الحساب عُذِبَ» فقالت عائشة: يا رسول الله أليس الله يقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ \* فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسيراً﴾ [الانشقاق: ٧، ٨]، فقال: «بلى، ولكن ذلك العرض، ومن نوقش الحساب عُذِبَ»<sup>(٢)</sup>.

ولما قال ﷺ: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة» قالت حفصة: أليس الله تعالى يقول: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] قال: «أولم تسمعي

(١) أغلب هذه الأحاديث في الصحيحين.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٣٦) ومسلم (٢٨٦٧).

قوله: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾<sup>(١)</sup> [مريم: ٧٢]  
ولما نزل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ﴾ [النساء: ١٢٣] قال أبو بكر: يا رسول الله جاءت قاصمة الظهر، فأينا لم يعمل سوءاً؟

فقال: «يا أبا بكر.. أأنت تنصب؟ أأنت يصيبك الأذى؟»

قال: بلى: قال: «فذلك مما تجزون به»<sup>(٢)</sup>.

ومثله أيضاً لما نزل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

قال الصحابة رضي الله عنهم: يا رسول الله ، وأينا لم يلبس إيمانه بظلم؟  
قال: «ذاك الشرك، ألم تسمعوا قول العبد الصالح ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾»<sup>(٣)</sup>.

وبعد ذكر هذه الاستشكالات<sup>(٤)</sup> التي حدثت لبعض الصحابة رضوان الله عليهم، يجدر بنا أن نجري مقارنة بين فعل الصحابة مع هذه النصوص التي

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٦٠) وأبو داود (٤٦٥٣) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٣٨٠).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١١٠٦/١).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٢٩).

(٤) انظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ص (١٦٩، ١٧٠) ففيه تفصيل، راجعه للفائدة.

أشكلت عليهم وبين فعل هؤلاء - العقلانيين بزعمهم - الذين سارعوا إلى اتهام الحديث لمجرد عدم استيساغه من قبل عقولهم، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

#### ٦ - الجامعات والمؤسسات المعادية للإسلام:

من هذه المؤسسات من يظهر السنة النبوية العداء، ومنها ما يعمل في الخفاء، ذكر الأستاذ عباس متولي حماده في مقدمة كتابه «السنة ومكانتها» أنه رأى اثنتي عشرة رسالة مطبوعة كلها تدعو إلى نبذ السنة، والاعتماد على القرآن وحده.

وهذه الرسائل مشبوهة مشكوك في أمرها، يدل على ذلك أن هذه الكتب لم يدون عليها اسم مؤلفيها، ولم يذكر ناشرها اسمه عليها، ولم تذكر المطبعة التي طبعتها، ثم هي بعد ذلك توزع بالمجان!!

ألا يدل ذلك كما يقول المؤلف عباس متولي على أنه نتاج هيئة سرية تعمل ضد الدين الإسلامي، وأنها رصدت لذلك الغرض الأثيم أموالاً طائلة تنفقها على طبع تلك الرسائل وتوزيعها بالمجان<sup>(١)</sup>.

ومما يوضح هذا بجلاء ما قاله الدكتور عبد العظيم المطعني أن الجامعة الأمريكية احتضنت أحمد صبحي منصور، ليبارس نشاطه الهدام زعيمًا لهذه الطائفة «القرآنيون» وقد كان الرجل يعمل مدرسًا للتاريخ في كلية اللغة العربية

(١) السنة ومكانتها لعباس متولي حمادة ص (٢٠٩) والأضواء السنوية على مذهب رافضي الاحتجاج بالسنة النبوية، د/ عمر سليمان الأشقر ص (٣٩).

بجامعة الأزهر فاتخذ منها منفذًا للطعن في الحديث النبوي، والسيرة النبوية، وروج بين طلابه أن محمدًا ﷺ كان بشرًا عاديًا معرضًا لارتكاب المعاصي والذنوب<sup>(١)</sup>... إلخ.

٧- التغريبيون:

وهم الذين تغذوا على موائد أعداء الإسلام من الغرب الذي لا يألون جهدًا لضرب الإسلام وأهله، ظهر هذا في طائفة من الكتاب والصحفيين والإعلاميين وبعض أصحاب صالونات الأدب والفكر، وهم يلقبون أنفسهم بالحداثيين والتنويريين إلى آخر كل هذه الألقاب.

وشر هؤلاء جد خطير، فهم يتكلمون بألستنا، ومن بني جلدتنا، وهم مسيطرون على الآلة الإعلامية الضخمة التي تشكل العقلية الثقافية للناشئة، لا سيما في ظل ظروف راهنة تخلت فيها الأسرة عن الدور المنوط بها في تربية أبنائها، وفي ظل مناهج دراسية ضحلة لا تسمن ولا تغني من جوع.

ويكمن خطر هؤلاء في تبنيهم للنموذج الغربي للحياة، وفي كل شيء، حتى نادى بعضهم بإقصاء النموذج الإسلامي واعتباره سببًا لتخلف المسلمين والعرب وعجزهم عن اللحاق بالغرب، ولذلك اتهموا السنة النبوية بأنها تسببت في ذلك، وأنها قيدت العقل المسلم من التحرر والانطلاق.

يقول أحدهم: لقد توقف المسلمون دينيًا وعلميًا وحضاريًا حين تركوا

(١) الشفاعة حق لا ريب فيه ص (١١).

علوم القرآن، وتاهوا في الأحاديث التي أطلقوا عليها أسماء قدسية ونبوية<sup>(١)</sup> أ.هـ.

والحق أن هذه النظرة تجاه الإسلام جملة والسنة النبوية على وجه الخصوص نظرة قاصرة مجانبة للصواب، فالآيات والأحاديث التي تحث على العلم والأخذ بأسباب التطور والتقدم معلومة لا تنكر. قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]

وقال سبحانه ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥].

ولما طبق المسلمون ما حثهم عليه كتاب ربهم وسنة نبيهم من الأخذ بأسباب التقدم الحديث كانوا يحكمون الدنيا شرقاً وغرباً، ويزودون غيرهم بمعين الحضارة علماً وخلقاً وسلوكاً. لذا فإنه من التعسف أن يحكم على المنهج بتقصير منتهجيه، وتخلفهم من الدور المنوط بهم.

\*\*\*

(١) انظر: من الأحاديث الآحاد الموضوعة والدخيلة في الإسلام ص ٥.



## الفصل الثاني

أهم الأسس والمرتكزات  
التي بنى عليها القرآنيون مذهبهم  
والرد عليها

قال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا \* ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَى ﴿[النجم ٢٨-٣٠].

وقال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

## الفصل الثاني

أهم الركائز التي ارتكز عليها القرآنيون في تأسيس مذهبهم

أو أهم الشبهات التي بنوا عليها مذهبهم والجواب عليها

**الشبهة الأولى: القرآن وحده يكفي، أو حسبنا كتاب الله:**

وأدلتهم هي: قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقوله ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

**الجواب:**

أما عن الآية الأولى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ فهذا صحيح لا يباري فيه مؤمن، وحكم رسول الله ﷺ هو حكم الله على لسان رسوله، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]. وقال جل شأنه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

أما عن باقي الآيات فقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] فالكتاب هو اللوح المحفوظ كما قال جمهور المفسرين.

وباقى الآيات إنما أنت في معرض الحديث عن الإيمان والكفر، لا التشريع والأحكام.

ولو سلمنا بأن الآيات تختص بالتشريع فهي من باب الدلالات الكلية التي تحتاج إلى السنة في بيانها، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

فالذكر في الآية هو السنة، وما نزل هو القرآن، وهذا واضح، أضف إلى ذلك أنه يستحيل العمل بالقرآن وحده، وإلا فكيف يؤدي المسلمون الصلوات، وما عدد ركعاتها، وما هي أوقات الصلوات المفروضة، وكيف يؤدي المسلمون الزكوات، وما أنصبتها، وما مقدارها؟ وما هي صفة أداء المناسك في الحج، وتفصيل كل هذا ليس إلا في السنة، ولا يوجد في القرآن إلا أوامر مجملة تحتاج إلى التفسير والبيان.

أخرج البيهقي والحاكم عن الحسن قال: بينما عمران بن الحصين يحدث عن سنة نبينا محمد ﷺ إذ قال له رجل: يا أبا نجيذ حدثنا بالقرآن، فقال له عمران: أنت وأصحابك تقرؤون القرآن، أكنت محدثني عن الصلاة، وما فيها وحدودها؟ أكنت محدثني عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال؟ ولكن قد شهدت وغبت أنت، ثم قال: فرض رسول الله ﷺ في الزكاة كذا وكذا، فقال الرجل: أحيتني أحياءك الله، قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي (١٥٦١) في السنن والحاكم في المستدرک رقم (٣٧٢).

قال ابن القيم رحمه الله:

والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها.

الثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له.

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكنت القرآن عن إيجابه، أو محرمه لما سكنت عن تحريمه، ولا تخرج عن هذه الأقسام، فلا تعارض القرآن بوجه ما<sup>(١)</sup>.

(١) أعلام الموقعين لابن القيم (٢/٣٠٣).

ولزيد من الإيضاح أقول: أن الوجه الثاني الذي ذكره ابن القيم رحمه الله وهي السنة التي تكون بياناً للقرآن، إما أن تكون مبينة لمجمله، أو مخصصة لعمومه، أو مقيدة لمطلقه، أو موضحة لمشكله ومبهمه.

✽ أما عن السنة المبينة لمجمل القرآن فمثال ذلك أن ذكر الصلاة والزكاة والصيام والحج ونحوه جاء مجملاً، فجاءت أقوال الرسول ﷺ وأفعاله تبين وتشرح صفة وهيئة وأحكام هذه الأوامر المجملة.

✽ مثال السنة المقيدة لمطلق القرآن: الوصية مثلاً مطلقة في القرآن كما في قوله تعالى: {من بعد وصية يوصي بها أو دين} [النساء: ١١]. وجاءت السنة فقيدت الوصية بالثلث.

وأيضاً قوله تعالى: {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما} [المائدة: ٣٨] وهذا مطلق، ومقتضى الإطلاق أن يكون القطع لليد كلها - أي من الكتف - لكن السنة قيدت القطع من الرسغ، أي أن القطع يكون للكف فقط.

✽ ومثال السنة التي خصصت عموم القرآن: تخصيص السنة لمئة الجراد والبحر

## الشبهة الثانية: القول بأن النبي ﷺ نهى عن كتابة حديثه، فمن أين كل هذه المرويات!!؟

وهذا تمسكًا منهم بالحديث الذي رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»<sup>(١)</sup>.

وأخرج الترمذي (٢٦٦٥) عن أبي سعيد أيضًا بلفظ: «استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا».

=

بالحل من عموم قوله تعالى: {حرمت عليكم الميتة} [المائدة: ٣].  
وأيضًا تخصيص السنة لعموم قوله تعالى: {ولكم في القصاص حياة} بأن خص من ذلك الوالد القاتل لولده لحديث «لا يقاد والد بولده» رواه أحمد والترمذي وابن ماجه.

\* ومثال السنة الموضحة لمشكل القرآن تفسير النبي ﷺ الخيط الأبيض والخيط الأسود في قوله تعالى: {وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر} [البقرة: ١٨٧] ببياض النهار وسواد الليل.

أما عن الوجه الأخير الذي ذكره ابن القيم وهي السنة المستقلة بالتشريع، وهي التي تأتي بحكم ليس في القرآن ومن ذلك: تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وإيجاب صدقة الفطر، وتحريم كل ذي ناب من السباع وذي مخالب من الطير، وتحريم الخمر الأهلية، وهكذا، والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه مسلم (٣٥٦/٩) نووي رقم (٣٠٠٤) ولفظه «لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب - قال همام: أحسبه قال: - متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار».

**الجواب:**

العجيب أنهم تمسكوا بأحاديث النهي، ولا يقبلون أحاديث الإذن بكتابة الحديث، رغم كثرتها، والباحث المنصف إنما يكون هدفه ومقصده ابتغاء الحق أينما كان، لا أن يأخذ ما يهواه، ويرد ما لا يعجبه، قال تعالى في ذم هذا الصنيع ﴿أَفْتَوْمُونَنَّا بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

**أحاديث الإذن بالكتابة:**

١- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا. فاسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بأصبعيه إلى فيه فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق»<sup>(١)</sup>.

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان عن عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤٦) وأحمد (٢٠٧/٢ ح ٦٩٣٠) والحاكم (١٠٥/١) وصححه وأقره الذهبي وصححه الألباني في الصحيحة (١٥٣٢) وفي صحيح الجامع (١١٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (١١٣) والترمذي (٢٦٦٨).

وفي لفظ عن أبي هريرة رضي الله عنه : «ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب بيده ويعي بقلبه، وكنت أعي ولا أكتب، استأذن رسول الله ﷺ في الكتابة فأذن له»<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الحديث تبدوا ملاحظتان تتعلقان بالموضوع.

الأولى: المنافسة الظاهرة بين أبي هريرة وبين عبد الله بن عمرو في حفظ ما تلقياه عن الرسول ﷺ بما يدل على علو همة من تصدى لهذه المهمة من الصحابة الكرام، وحرصه على القيام بها على أتم وجه.

الثانية: توافر عوامل طريقتي الحفظ معاً وهما حفظ الصدور عند أبي هريرة، وحفظ السطور عند عبد الله بن عمرو رضي الله عن الجميع<sup>(٢)</sup>.

٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه : أنه عام فتح مكة قتلت خزاعة رجلاً من بني ليث، بقتيل لهم في الجاهلية، فقام رسول الله ﷺ فقال: «إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليهم رسوله والمؤمنين، ألا وإنها لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، ألا وإنها أحلت لي ساعة من نهار، ألا وإنها ساعتي هذه حرام لا يختل شوكها، ولا يعضد شجرها، ولا يلتقط ساقطتها، إلا منشد، ومن قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين إما يودي وإما يقاد، فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ اكتبوا لأبي شاه»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢/٤٠٣ ح ٩٢٣١) وقال الحافظ في الفتح إسناده حسن.

(٢) انظر مقال دكتور أحمد معبد بمجلة الأزهر عدد المحرم ١٤٢٢ هـ بعنوان: العناية بكتابة السنة النبوية ص (١٩-٢٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٨٠) والأطراف (١١٢) (٢٤٣٤) ومسلم (١٣٥٥)

وهذا إذن عام بكتابة الحديث، وهو أصح ما ورد في هذا الباب، ولا يقتصر الإذن على أبي شاه دون غيره.

٤- عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال: خطبنا علي بن أبي طالب فقال: من زعم أن عندنا شيئاً نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة «قال: صحيفة معلقة في قراب سيفه» فقد كذب. فيها أسنان الإبل، وأشياء من الجراحات .. الحديث»<sup>(١)</sup>.

٥- عن أنس بن مالك قال: حدثني محمود بن الربيع، عن عتبان بن مالك، قال: قدمت المدينة فلقيت عتبان.

فقلت: حديث بلغني عنك. قال: أصابني في بصري بعض الشيء. فبعثت إلى رسول الله ﷺ أني أحب أن تأتيني فتصلي في منزلي، فأخذته مُصلي، قال: فأتى النبي ﷺ ومن شاء الله من أصحابه. فدخل وهو يصلي في منزلي وأصحابه يتحدثون بينهم. ثم أسندوا عظم ذلك وكبره إلى مالك بن دخشم قالوا: ودوا أنه دعي عليه فهلك، وودوا أنه أصابه شر فقضى رسول الله ﷺ الصلاة. وقال: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟» قالوا: إنه يقول ذلك وما هو في قلبه. قال: «لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله فيدخل النار أو تطعمه» قال أنس: فأعجبني هذا الحديث. فقلت لابني: اكتبه فكتبه<sup>(٢)</sup>.

والترمذي (٢٦٦٧).

(١) أخرجه البخاري (٧٣٠٠) ومسلم (٤٦٧/ ١٣٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٥) ومسلم (١/ ٢٥٤-٢٥٥ ح ٣٣ نووي) واللفظ لمسلم.



٦- كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأنس رضي الله عنه وفيه بيان زكاة بهيمة الأنعام، فعن أنس رضي الله عنه قال: إن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: «بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله ... الحديث» <sup>(١)</sup>.

الجمع بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن:

جمع العلماء بين هذه الأحاديث التي ظاهرها التعارض بما يلي ذكره:

- ١- أن الإذن لمن خيف نسيانه، والنهي لمن أمن النسيان، ووثق بحفظه، وخيف اتكاله على الحفظ إذا كتب، فيكون النهي مخصوصاً.
- ٢- أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه، والإذن في غيره.
- ٣- أن النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن، وأذن فيه حين أمن ذلك، فيكون النهي منسوخاً.

قلت: مما يقوي القول بأن النهي منسوخ أن حديث أبي شاه كان عام الفتح، وهذا صريح في صحة تأخر الإذن بالكتابة، لأن الفتح كان في أواخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم.

٤- أن المراد بالنهي هو النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية، فربما كتبوه معها، فنهوا عن ذلك لخوف الاشتباه <sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٤٥٤) وأبو داود (١٥٦٧).

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي (٣٥٦/٩، ٣٥٧) فقد ذكر النووي عدداً من هذه

٥- أن الإذن كان لمن أجاد وأتقن الكتابة، والنهي كان لغيره خشية الغلط فيما يكتب<sup>(١)</sup>.

### الشبهة الثالثة: السنة ليست وجباً:

ومستند هذه الشبهة قولهم: لو كانت السنة وحياً من عند الله ما أهمل النبي ﷺ تدوينها.

كما أنهم يفهمون قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

أن الضمير «هو» لا يعود إلى النبي ﷺ وإنما يعود بوضوح وحصر إلى الكتاب المنزل.

وبعضهم يبحث عن مستند لهذه الشبهة في حديث «أنت أعلم بأمر دنياكم»<sup>(٢)</sup>.

### الجواب:

القول بأن النبي ﷺ أهمل تدوين السنة غير صحيح، وقد سبق بيان أن العديد من الصحابة كانوا يكتبون ما يصدر عن رسول الله ﷺ ولك أن تعرف أن النبي ﷺ ما كان يجمع الناس قائلاً: تعالوا أحدثكم بستي، وإنما

الأقوال ثم قال: «ثم أجمع المسلمون على جوازها - أي الكتابة - وزال ذلك الخلاف»

اهـ. وراجع هذه الأقوال في تدريب الراوي ص (٣١٤) للسيوطي.

(١) انظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص (٣٦٥-٣٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٦٣).

كانت السنة منهج حياة، يجيب سائلاً فينقل السائل عنه، ويسافر فيحفظ عنه المسافرون معه، ويتخولهم بالموعظة فيعي عنه المخاطبون، أي أن السنة سواء القولية، أو الفعلية أو التقريرية إنما كانت تصدر لمقتضى، لذا كانت السنة مفرقة عند أفراد الصحابة. عند هذا ما ليس عند الآخرين، والآخرين عندهم ما ليس عنده وهكذا، فإذا ما جمعت السنة أعطت صورة كلية لما صدر من النبي ﷺ.

أما عن قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

فهي مستند لأهل السنة يستدلون بها على أن السنة وحي من الله تعالى لرسوله ﷺ، والضمير «هو» يعود إلى ما ينطقه الرسول ﷺ لا إلى القرآن لأن السياق يتحدث عما يصدر من رسول الله ﷺ قال تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ \* مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ \* وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١-٤]. فإين ذكر القرآن في الآيات حتى يعود إليه الضمير.

### السنة وحي من الله تعالى

السنة وحي من الله تعالى إلى رسوله ﷺ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

فالذكر هاهنا هو السنة، وما نزل هو القرآن.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

فدل على أن حديث النبي ﷺ من الوحي.

وقال: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ﴾

[البقرة: ٢٣١].

وقال: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣].

وقال تعالى لزوجات النبي ﷺ: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٤].

وهذه الآيات وغيرها قاطعة أن الكتاب غير الحكمة. والكتاب هو القرآن، إذن فالحكمة <sup>(١)</sup> هي سنة النبي ﷺ، ولا يخالف في هذا إلا مغالط.

وكما دل القرآن على أن السنة وحي كذا أيضًا أكدت السنة على هذا، فعن عياض بن حمار رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أوحى إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغي أحد على أحد» <sup>(٢)</sup>.

ومما يدل على هذا أيضًا قصة إسلام عبد الله بن سلام رضي الله عنه وكان حبرًا من أحبار اليهود، ففي الصحيح عن أنس رضي الله عنه قال: إن عبد الله بن سلام بلغه مقدم النبي ﷺ المدينة، فأتاه يسأله عن أشياء فقال: إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي.

ما أول أشراط الساعة؟ وما أول طعام يأكله أهل الجنة؟

(١) قال الشافعي رحمه الله: ذكر الله مَنَّهُ على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يميز.

والله أعلم - أن يقال الحكمة هاهنا إلا سنة رسول الله ﷺ انظر: الرسالة ص (٧٨)

ط مكتبة دار التراث.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٦٥).

وما بال الولد ينزل إلى أبيه أو إلى أمه؟

قال: «أخبرني به جبريل آنفاً.

أما أول أشراط الساعة فنار تحسّرهم من المشرق إلى المغرب.

وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد الحوت.

وأما الولد، فإذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد إلى أبيه، وإذا سبق ماء

المرأة ماء الرجل نزع الولد إلى أمه»

قال (عبد الله): أشهد أن لا إله إلا الله، وأنت رسول الله <sup>(١)</sup>.

والشاهد من قصة إسلام عبد الله بن سلام رضي الله عنه أن جبريل عليه السلام كان ينزل بوحي غير القرآن، والأدلة على ذلك كثيرة لمن أراد حصرها من السنة.

أما عن حديث «أنتم أعلم بأمور دنياكم» فقد أخرجه مسلم في صحيحه عن أنس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بقوم يلحقون، فقال: «لو لم تفعلوا لصلح» قال: فخرج شيصاً فقال: «ما لنخلكم»؟ قالوا: قلت كذا وكذا.

قال: «أنتم أعلم بأمور دنياكم».

وهذا الحديث استند عليه هواة التحلل من أمور الشرع، فأدخلوا تحته سائر المعاملات، والعادات، والعقود، والتصرفات، والطبيعة البشرية وأمورها التي فيها نصوص بالوجوب، أو التحريم، أو الندب أو الكراهة.

ومن البديهي أن للبشر أعمالاً لا تكتسب إلا من طريق العلم والتجربة

(١) أخرجه البخاري (٣٧٢٣).

والممارسة، كالزراعة والتجارة والحياكة وغيرها من سائر الصناعات، فهذه الأمور ليس من مهمة النبوة.

أما أن نطرد الحديث على سائر أمور المعاملات، ويدعي بناء عليه أن السنة ليست وحياً من الله وأن الناس أدرى بسائر أمورهم الحياتية، فهذا لا يقوله مؤمن.

### الشبهة الرابعة: السنة ليست حجة:

قالوا لو كانت السنة حجة لأمر النبي ﷺ بتدوينها.

### الجواب:

أما قولهم بعدم أمر النبي ﷺ بتدوين السنة فقد قدمنا سابقاً أن الأمر الذي استقر عليه العمل في عهد رسول الله ﷺ هو الإذن بكتابة حديثه. صحيح أنه ﷺ لم يأمر أصحابه أمراً حتمياً وجوباً بالكتابة، ولكنه أذن لمن أراد ذلك.

### الحجبة لا تقوم على التدوين فقط:

الضبط كما هو معلوم إما أن يكون ضبط صدر، أو ضبط كتاب، وهذا ما كان معمولاً به في عهد النبي ﷺ في الحديث.

بل حتى في القرآن، وكتاب القرآن في عهد رسول الله ﷺ كانوا كثيرين<sup>(١)</sup>

(١) كانوا أربعين صحابياً، وها هي أسماؤهم: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وأبو سفيان بن حرب، وعمرو بن العاص، ويزيد بن أبي سفيان، وخالد بن الوليد، وأبان بن سعيد بن العاص، وأبي بن كعب، والأرقم بن أبي الأرقم، وبريدة بن الحصيب

ورغم ذلك احتاج أبو بكر الصديق إلى حفظ الصدور في جمع القرآن، كما ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال: إن القتل استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستمر القتل بالقراء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإن أرى أن تأمر بجمع القرآن.

فقال أبو بكر لزيد: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتتبع القرآن فاجمعه.

يقول زيد: فتتبع القرآن أجمعه من العصب واللخاف، وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجد لها مع أحد غيره ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] حتى خاتمة سورة براءة<sup>(١)</sup>.

وثابت بن قيس بن الشماس، وجهيم بن الصلت، وجهيم بن سعد، وحنظلة بن الربيع، وحويطب بن عبد العزي، والحصين بن عمير، وحاطب بن عمر، وحذيفة بن اليمان، وخالد بن زيد، وخالد بن سعيد بن العاص، وزيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، وشرحبيل بن حسنة، وعامر بن فهيرة، وعبد الله بن الأرقم، وعبد الله بن عبد الله بن سلول، وعبد الله بن رواحة، وعبد الله بن زيد، وعبد الله بن سعد بن أبي السرج، وعبد الله بن أسد، والعلاء بن الحضرمي، والعلاء بن عقبة، ومحمد بن سلمة، ومعاوية بن أبي سفيان، ومعيقب بن أبي فاطمة، والمغيرة بن شعبة، انظر: البداية والنهاية لابن كثير (٥/ ٢٩٥/ ٣٠٨).

(١) أخرجه البخاري (٤٩٨٦، ٢٨٠٧).

ومما يدل على أن الحجية ليست في التدوين فقط ما ثبت عنه ﷺ أنه بشر الناقلين أقواله الحافظين لها بالجزاء الجميل، ومن هذا قوله ﷺ: «نضر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لأفقه منه»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: «نضر الله امرءًا سمع حديثًا فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه».

وقوله ﷺ: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه»<sup>(٢)</sup>.

ومع الأمر بنقل حديثه يحذر ﷺ أشد التحذير من الكذب عليه فيقول: «إن كذبًا عليّ ليس ككذب على أحد، من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(٣)</sup>.

ومما يدحض هذه الشبهة ويزريها في الرياح أمور منها:

١- إنا نعلم أن النبي ﷺ كان يرسل السفراء من الصحابة إلى القبائل المختلفة ليدعوا الناس إلى الإسلام، ويعلموهم أحكامه وقيموا بينهم شعائره، ولم يرسل مع كل سفير مكتوبًا لإقامة الحججة على جميع الأحكام التي

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٥٨) وأبو داود (٣٦٦٠) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٥) وابن حبان في صحيحه (٣٨٤٨).

(٣) أخرجه البخاري (٥٤، ١٠٧، ١٢٩١) ومسلم (٤، ٣، ٢).



يبلغها السفير للمرسل إليهم.

٢- لو كانت الحجية متوقفة على الكتابة لما جاز له ﷺ أن يهمل الأمر بها، وإيجابها على الصحابة.

٣- لو جاءت اليهود والنصارى لصاحب هذه الشبهة فقالوا له إن القرآن ليس بحجة. فإنه لم ينزل من السماء مكتوباً كما أنزلت التوراة والإنجيل. فماذا يكون جوابه، وهو يذهب إلى أن الكتابة من لوازم الحجية؟<sup>(١)</sup>.

وبناء على ما تقدم تبين أن الشبهة لا تقوم على قدم ولا ساق، ولا تنطلي إلا على من أراد التغابي، والله الهادي إلى سواء السبيل.

### الشبهة الخامسة: عرض الحديث على القرآن:

وما ذكر تأسيساً لهذه الشبهة ما روى عنه ﷺ «إن الحديث سيفشوا عني، فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني». وحديث: «إذا حدثتم عني حديثاً تعرفونه ولا تنكرونه، قلته أم لم أقله فصدقوا به، فإني أقول ما يعرف ولا ينكر، وإذا حدثتم عني حديثاً تنكرونه ولا تعرفونه فلا تصدقوا به. فإني لا أقول ما ينكر ولا يعرف».

والأخير يفيد عرض السنة النبوية على المعروف لدى الناس سواء من القرآن أو العقل، فلا تكون السنة حجة على هذا الزعم.

(١) راجع بيان الشبه التي أوردها من ينكر حجية السنة والرد عليها، د. عبد الغني عبد الخالق ص (٤١٣، ٤١٤) والمطبوع من كتاب دفاع عن السنة د. محمد أبو شهبه.

## الجواب:

أقول بحول الله تعالى وقوته أن هذين الحديثين ليسا من حديث رسول الله ﷺ، وإنما هما من وضع الكذابين والوضاعين.

أما الأول: فرواه ابن حزم في الإحكام (٢٨٨/١) بسنده إلى الحسن به، وقال: هذا مرسل، وفيه عمرو بن أبي عمرو وهو ضعيف، وفيه أيضًا مجهول.

وذكره السيوطي في الجامع الكبير رقم (١٦٥٣) من رواية العقيلي في الضعفاء عن أبي هريرة وقال: منكر وليس لهذا اللفظ إسناد يصح.

وذكره الشافعي في الرسالة ص (٢٢٤) بلفظ: «ما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله»

وأجاب الشافعي بقوله: ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغر أو كبر.

أما الحديث الثاني: فذكره ابن حزم في الإحكام (٢٨٧/١) بلفظ قريب: أخبرني عمرو بن الحارث عن الأصبغ بن محمد أبي منصور أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال .. الحديث.

قال ابن حزم رحمه الله: هذا حديث مرسل، والأصبغ مجهول.

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث <sup>(١)</sup>:

لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة، كلها

(١) حاشية الرسالة ص (٢٢٤).

موضوع، أو بالغ الغاية في الضعف، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد.

وأقرب رواية لما نقله الشافعي هنا فوهاه وضعفه: رواية الطبراني في معجمه الكبير، من حديث ابن عمر نقلها الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٧٠) وقال: وفيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه وهو منكر الحديث.

ثم نقل رحمه الله عن يحيى بن معين قوله: هذا حديث وضعته الزنادقة.

وعن الخطابي قوله: وضعته الزنادقة.

وعن الصغاني قوله: هو موضوع.

قلت : النكارة في ألفاظ الحديثين ظاهرة، ولا يمكن أن يصدر هذا عن رسول الله، ولفظ «قلته أم لم أقله» يخالف الحديث المتواتر من «كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

#### الشبهة السادسة: تكفل الله بحفظ القرآن دون السنة:

وهذه دعوى يحاولون بها ذرع الهواجس والوساوس التي أُشربوها في نفوس المؤمنين.

#### الجواب:

إن الله عز وجل تكفل بحفظ الوحي فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

والقرآنيون يزعمون أن الذكر في الآية هو القرآن وحده، وهذا غير صحيح، فالذكر هو الوحي قرآنًا أو سنة نبوية، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ

لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴿[النحل: ٤٤].

فالذكر هنا هو السنة لأن ما نزل هو القرآن، وقال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ \* فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ \* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٧-١٩].

إذن فالله عز وجل تكفل ببيان القرآن والبيان الوافي هو سنة النبي ﷺ ولا يماري في هذا من يتبغي الحق.

### الشبهة السابعة: الوضع في السنة النبوية:

#### الجواب:

هذا القول دليل على حفظ الله تعالى للسنة، لأن معرفة الموضوع والمكذوب وتمييزه من صحيح السنة، أدل دليل على أن الله تعالى قيض لهذا الدين من يذهب عنه تزيف المبطلين، وانتحال الغالين، وهم علماء الحديث وصيارفته الذين نقدوا ما دخل فيه وليس منه.

والناظر في حال الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين يجدهم أروع الناس في الحديث عن رسول الله ﷺ، خشية الخطأ وأن ينسبوا لرسول الله ﷺ ما ليس من حديثه، وتعظيماً منهم للكذب على رسول الله ﷺ لا سيما وقد تواتر بينهم قوله ﷺ «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

والمتابع لسيرة الصحابة في هذا الجانب يجد أن بعضهم كان يذاكر بعضاً في هذا، فكثير ما راجع أبو هريرة عائشة وغيرها.

وذلك توثيقاً منه لحفظه، وكثيراً ما كان يشهد بعضهم لبعض في صحة ما نقل عن رسول الله ﷺ.

أذكر مثالين تدليلاً على ذلك أكتفي بهما:

١- يمر عبد الله بن عمر بأبي هريرة رضي الله عنهم وهو يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «من تبع جنازة فصلى عليها فله قيراط، فإن شهد دفنها فله قيراطان، القيراط أعظم من جبل أحد».

فقال له ابن عمر: أبا هر، انظر ما تحدث عن رسول الله ﷺ!!

فقام إليه أبو هريرة حتى انطلق به إلى عائشة رضي الله عنها. فقال لها: يا أم المؤمنين أنشدك بالله أسمعت رسول الله ﷺ يقول: من تبع جنازة فصلى عليها فله قيراط، فإن شهد دفنها فله قيراطان؟ فقالت: اللهم نعم<sup>(١)</sup>.

٢- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً، فلم يؤذن لي، فرجعت فقال: ما منعك؟ قلت استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي، فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع» فقال: والله لتقيمن عليه بينة، أمنكم من سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم فكنت أصغر القوم فقمتم معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢١٣/٦) رقم (٤٤٥٣) وصححه إسناده أحمد شاكر، والحاكم (٣/٥١٠-٥١١) وهو في البخاري (١٢٦٠) ومسلم (٩٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٤٥، ٢٠٦٢).

قال الحافظ بن حجر العسقلاني:

قد جاء في بعض طرقه أن عمر قال لأبي موسى: أما إني لم أتهمك، ولكنني أردت أن لا يتجرأ الناس على الحديث على رسول الله ﷺ، وهذه الزيادة في الموطأ<sup>(١)</sup> اهـ.

ولما مضى عصر الصحابة، وظهرت الفرق وظهر الكذب استعمل المسلمون الإسناد.

### الإسناد من الدين:

الإسناد من خصائص الأمة المحمدية امتازت به عن سائر الأمم، وكان السلف الأول يعتبرون الإسناد من جملة البيان، وكانت تبرأ ذمتهم بذكر السند إذ به يعرف ما يقبل وما يرد.

قال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء<sup>(٢)</sup>. وقال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح، فبأي شيء يقاتل؟!<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك بن أنس: إن هذا العلم هو لحمك ودمك وعنه تسأل يوم القيامة، فانظر عمن تأخذه<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح الباري (١١/٤٢).

(٢) صحيح مسلم (١/١٢٠ نووي) باب بيان أن الإسناد من الدين.

(٣) المجروحين لابن حبان (١/٢٧).

(٤) المحدث الفصل ص (٤١٦).

وقال الحاكم النيسابوري: فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترًا.

وهكذا نشأ علم من أهم علوم الإسلام، وهو علم الحديث رواية ودراية. وقعدت القواعد التي يقبل بها الحديث أو يرد.

وقام رجال نصبوا أنفسهم للدفاع عن الدين، والذب عن سنة رسول الله ﷺ، وأفنوا أعمارهم في التمييز بين الحديث الثابت المقبول وما عداه عما لم تتحقق أهليته للقبول.

ولولا هؤلاء لاختلط الأمر، ولسقطت الثقة بالأحاديث، فجزأهم الله عن الأمة أحسن الجزاء.

وقد قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟

قال: تعيش لها الجهابذة ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] <sup>(١)</sup>.

وروى العقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ١٤) بسنده إلى حماد بن زيد قال: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث منهم عبد الكريم بن أبي العوجاء، الذي قتل وصلب في زمن المهدي.

(١) الباعث الحثيث أحمد شاكر ص (٧٢-٧٣).

قال ابن عدي: لما أخذ ليضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال، وأحلل فيها الحرام.

### الشبهة الثامنة: الرسول ﷺ يصيب ويخطئ:

وهذه الشبهة يرددونها لأمر منها:

١- ليسقطوا السنة النبوية من مصادر التشريع إذ هي مبنية على اجتهاد خطأ صاحبه محتمل.

٢- لفتح مجال الاجتهاد لكل الناس حتى لو خالف اجتهادهم السنة النبوية، وهذا نذير شر مستطير.

٣- لفتح باب النظر في كل ما جاء من الأحاديث النبوية، ولم يأت في القرآن. إذ يمكن إهماله وتغييره.

### الجواب:

تقدم فيما مضى ذكره أن السنة وحي الله تعالى سواء كانت قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، والنبى ﷺ كان يحكم وحكمه هو حكم الله.

ولا غرابة أن النبى ﷺ اجتهد في بعض الأحيان القليلة فكان خلاف حكم الله، فجاء الوحي بتصحيح الحكم، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ \* قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [التحریم: ١-٢].

أو جاء الوحي بإمضاء حكم اجتهاده مع التنبيه بما كان ينبغي، كما في قوله تعالى في أسرى بدر ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ



تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ [أنفال: ٦٧].  
 ١ رنعم نقول إن رسول الله ﷺ اجتهد، وأن بعض اجتهداته لم تصادف الصواب، لكن ما هو حكم الله في الأمر الذي اجتهد فيه النبي ﷺ ولم يصب؟

### الاحتمالات العقلية أربعة:

- ١- إما أن لا يكون لله تعالى حكم فيه أصلاً، وهذا باطل، فكل شيء عنده بمقدار، و﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠].
- ٢- أن يكون لله تعالى فيه حكم مخالف لما حكم به محمد ﷺ، فيترك جل شأنه حكم محمد ﷺ ساريًا على الأمة، ويوقف حكم نفسه سبحانه وتعالى، وهذا واضح البطلان. لأن محمدًا ﷺ في هذه الحالة يكون مشرعًا غير شرع الله.
- ٣- أن يكون لله تعالى حكم مخالف لما حكم به محمد ﷺ باجتهاده، فيعدل سبحانه حكم النبي ﷺ ليوافق حكم الله.
- ٤- أن يكون حكم النبي ﷺ موافقًا لحكم الله، ومثل ذلك قوله لسعد بن معاذ حين حكم في بني قريظة فحكم حكمه المشهور فقال له رسول الله ﷺ «حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات»<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>».

(١) أخرجه البخاري (١٤١٢، ٣٠٤٣، ٣٨٠٤) ومسلم (١٧٦٨) وأبو داود (٥٢١٠).  
 (٢) السنة والتشريع، د. موسى شاهين لاشين ص (١٨-١٩) ط هدية مجلة الأزهر عدد شعبان ١٤١١ هـ.

والحاصل أن حكم النبي ﷺ هو حكم الله على لسان نبيه ﷺ ، وأن الأحكام الشرعية التي أتى بها رسول الله ﷺ هي أحكام الله في النهاية، وعليه فلا متعلق في ذلك لأصحاب هذه الشبهة.

### الشبهة التاسعة: معارضة السنة للقرآن:

أثار القرآنيون هذه الشبهة واعتمدوا في ذلك على ما يلي:

١- أنكروا حد الزاني المحصن (الرجم) الثابت في السنة، بدعوى أنه يخالف قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: من الآية ٢].

٢- أنكروا حد الردة الثابت في قوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» لم يأت إلا بإحدى ثلاث: الشيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»<sup>(٢)</sup>.

بدعوى مخالفة ذلك لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

وقول: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٨٤) وابن الجارود في المنتقى (٨٣٢).

٣- أنكروا حديث : «لا وصية لوارث»<sup>(١)</sup> بدعوى مخالفته لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

٤- أنكروا حديث: «لا يقتل مسلم بكافر»<sup>(٢)</sup> بدعوى أنه يخالف قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

### الجواب:

أقول: أن هذه الشبهة من أخطر الشبهات التي يستند عليها أولئك في الطعن على السنة المشرفة، وأود أن أنبه على أمرين:  
أولاهما: قبل كل شيء أقول أن مبتغي الحق لا يضربون الأدلة ببعضها، وإنما يجمعون بينها ليخرجوا بقول واحد مقبول، والجمع مقدم على الترجيح بين الأقوال والأدلة.

ثانيهما: السنة مع القرآن لا تعارض بينهما ألبتة، وهي مع القرآن على وجوه، إما أن توافق القرآن، أو تكون له تفسيراً وبياناً، أو تفصل وتبين مجمله، أو توضح مبهمه ومشكله، أو تقييد مطلقه، أو تخصص عمومه<sup>(٣)</sup>.

أو تأتي السنة بحكم لم يأت في القرآن، ومن هذا تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، ومنع الحائض عن الصوم والصلاة، والتحريم بالرضاع ما

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٧٠) والترمذي (٢١٢٠) وابن ماجه (٢٣٩٨، ٢٧١٣).

(٢) أخرجه البخاري (١١١) ومسلم (١٣٧٠).

(٣) تقدم ضرب الأمثلة على هذا في الرد على الشبهة الأولى.

يحرم من النسب، وإيجاب صدقة الفطر، ونحو ذلك كثيرًا.

ونعود للإجابة على ما ذكره هؤلاء فأقول:

إن رجم الزاني المحصن ثبت بالسنة القولية، والسنة الفعلية، وإجماع الأمة. فمن السنة القولية حديث «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني ... الحديث»

ومن السنة الفعلية: رجم النبي ﷺ لما عَزَّ رَضِيَ عَنْهُ لما اعترف بالزنا، وكذا الغامدية رَضِيَ عَنْهُ، واليهوديين وغيرهم.

وأما الإجماع فقد ذكره ابن المنذر في كتابه الإجماع رقم (٦٣٢):

فقال: وأجمعوا على أن الحر إذا تزوج تزويجًا صحيحًا، ووطئها في الفرج، أنه محصن يجب عليهما الرجم إذا زنيا.

\* أما عن القول بمخالفة الرجم للقرآن، فهذا غير صحيح، لأن قوله تعالى: ﴿الرَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: من الآية ٢]. يتوافق مع قوله ﷺ: «البكر بالبكر جلد مائة، وتغريب عام»<sup>(١)</sup>.

وبضميمة السنة مع القرآن يكون المقصود بالزانية والزاني في الآية هما البكران، ويكون هذا من باب تخصيص القرآن بالسنة.

أما الرجم (حد الزاني المحصن) فما أتى في السنة وليس في القرآن، وكان الرجم في القرآن إلا أنه نسخ. نسخ تلاوة، وبقي حكمه ساريًا إلى يوم القيامة،

(١) أخرجه البخاري (٦٨٢) ومسلم (١٦٩٠).

فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ: إن الله قد بعث محمدًا ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، قرآناها، ووعيناها، وعقلناها، فرجم رسول الله ﷺ، ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، وإذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف<sup>(١)</sup>.

قلت: يرحم الله عمر بن الخطاب فلقد قيل ما خشي منه، وها هي الأمة قد عطلت فريضة الله.

أما عن حد الردة الثابت بالسنة فهو لا يتعارض مع القرآن، لأن الآيات إنما تتحدث عن الكافر الأصلي الذي لم يدخل في الإسلام، فهؤلاء لا يكرهون على الإسلام ما داموا مسلمين غير محاربين، مدعنين لحكم المسلمين، يدفعون الجزية عن يد وهم صاغرون.

قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

وفي الحديث عن بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميرًا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله عز وجل ومن معه من المسلمين خيرًا، ثم قال: «اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين

(١) أخرجه البخاري (٦٤٤١) ومسلم (١٦٩١).

فادعهم إلى ثلاث خصال، أو خلال: فأيتهم أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم.. فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم...»<sup>(١)</sup>.

وهكذا ترى أن الكافر الأصلي لا يكره على الإسلام، ولا يقاتل إذا قبل أن يدفع الجزية، أما إذا أبى قبول الإسلام، أو الإذعان لدفع الجزية، فتبقى له الثالثة وهي القتال.

قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

هذا في الكافر الأصلي، أما المرتد فينزل عليه حديث «من بدل دينه فاقتلوه».

قال شيخنا أبو إسحاق الحويني حفظه الله عن حد الردة:

وفي هذا صيانة لكل الملل، فأى رجل كافر إذا أراد أن يدخل الإسلام نعلمه الحكم ليتفكر قبل أن يعتنق الإسلام، لأنه إذا آمن وكفر قتل، وإلا فلا يسلم أصلاً، وهذا صيانة للملل حتى لا يتلاعب بها<sup>(٢)</sup> اهـ.

\* وكلام القرآنيين يشعر بأن الله تعالى يتساوى عنده الكفر والإيمان، فالناس بزعمهم مخيرون بين الإسلام وما عداه، وهذا باطل، قال تعالى: ﴿وَلَا

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١) وابن حبان في صحيحه (٤٧٣٩).

(٢) شريط الرد على مسلسل عمرو بن العاص، ورضي الله عن عمرو بن العاص.

يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴿[الزمر: ٧].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

أما عن استدلال القرآنين بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

فهو أسلوب للتهديد والوعيد، وهذا يعرفه من لديه شيء من فقه اللغة.

\* أما عن قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

فهذه الآية منسوخة بآيات المواريث، ولهذا قال النبي ﷺ بعد استقرار أحكام المواريث في القرآن: «إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث».

وبهذا يكون قد انتفى التعارض والحمد لله رب العالمين.

\* وأما عن قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] فهو يتوافق مع قول النبي ﷺ «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس.. الحديث».

فالحديث بين أن المقصود بالنفس أي النفس المسلمة، ويكون حديث «لا يقتل مسلم بكافر» يخرج المسلم من دائرة القصاص إذا قتل كافراً، ويكون هذا تخصيص لعموم القرآن بالسنة النبوية، وبهذا لا يقتل مسلم بكافر، وإن كان عليه يستحق الدية. قال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾ [ص: ٢٨].

### الشبهة العاشرة: ظنية السنة:

ومعنى ظنية السنة: أنها ليست قطعية الثبوت، لأن أغلبها أحاديث آحاد.

### الجواب:

أولاً: أود أن أنبه إلى أن العلماء والأصوليين اختلفوا حول ما يفيد خبر الآحاد إلى ثلاثة أقوال.

#### القول الأول:

ذهب مالك والشافعي وأحمد، وأصحاب أبي حنيفة، وداود بن علي، وابن حزم، وابن تيمية، وجمهور أهل السنة إلى أن حديث الآحاد يفيد العلم الضروري القطعي بنفسه، ويوجب العلم والعمل معاً<sup>(١)</sup>.

#### القول الثاني:

ذهب أبو المعالي الجويني، والتاج الفزاري، والتفتازاني، وهو مذهب عامة الأشاعرة، والماتريدية أن خبر الآحاد يفيد الظن الراجح<sup>(٢)</sup>. وبناء على هذا قالوا أن خبر الواحد يوجب العمل دون العلم. لاحتمال الخطأ فيه، ومنعوا أن تثبت به عقيدة، وهذا غير صحيح.

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/١٥١، ١٦٣)، ومختصر الصواعق (٣٧٣/٢) وإرشاد الفحول (١/٢٠٧) وحاشية الشرح الكبير على الورقات (١/٤١٠).

(٢) الشرح الكبير على الورقات (٢/٤٠٣-٤١٠) والبرهان (١/٣٩٢).



### القول الثالث:

ذهب طوائف من الروافض، والجبائي وأتباعه من المعتزلة، والقرآنيون، ومنكروا السنة إلى أن خبر الآحاد لا يناف به علم ولا عمل<sup>(١)</sup>، وهذا باطل.

والقول الأول هو الصواب، وأدلته ما يلي:

### من القرآن:

١- قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

والطائفة التي تنذر قومها هي في لغة العرب تقع على الواحد فصاعداً، قاله ابن عباس رضي الله عنهما، والحسن البصري، وابن حزم، والألباني وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

### قال ابن حزم:

فأوجب الله تعالى على كل فرقة قبول نذارة النافر منها بالتفقه وبالنذارة، ومن أمره الله تعالى بالتفقه في الدين وإنذار قومه، فقد انطوى في هذا الأمر إيجاب قبول نذارته على من أمره بإنذارهم<sup>(٣)</sup>.

٢- قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

(١) القرآنيون ومنكروا السنة يقولون بأن الأحاديث لا تفيد علماً ولا عملاً، سواء كانت آحاداً أم متواترة، وهو قول لا يقوله طالب الحق.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٧٢/٢) ط دار الحديث، الإحكام لابن حزم (١٥١/١) ومختار الصحاح ص (٢٢٣) وجوب الأخذ بحديث الآحاد للألباني ص (٦).

(٣) الإحكام (١٥١/١).

قال شيخ الإسلام ابن القيم:

أمر من لا يعلم أن يسأل أهل الذكر، وهم أولوا الكتاب والعلم، ولو أن في أخبارهم لا تفيد العلم لم يأمر بسؤال من لا يفيد خبره علمًا، وهو سبحانه وتعالى لم يقل سلوا عدد التواتر، بل أمر بسؤال أهل الذكر مطلقًا، فلو كان واحدًا لكان سؤاله وجوابه كافيًا<sup>(١)</sup> اهـ.

٣- قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ \* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠].

وفي هذه الآية توعده سبحانه على كتمان ما أنزل من البينات، فيجب على الواحد إخبار ما سمع من الرسول ﷺ، فوجب التصديق بما أخبر، وإلا لم يكن لإخباره فائدة.

من السنة:

١- عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله امرءًا سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»<sup>(٢)</sup>.

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ج ٢/ ص ٥٤٤) ط دار الحديث.

(٢) تقدم تخريجه.

فقال له: «إنك تأتي قومًا أهل كتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب»<sup>(١)</sup>.

ووجه الدلالة أن رسول الله ﷺ أرسل معاذًا وهو واحد إلى اليمن يعلمهم الإسلام جملة وتفصيلاً، عقيدة وعبادة ومعاملات، وفي هذا رد على من منعوا إثبات العقيدة بخبر الأحاد.

٣- أرسل النبي ﷺ مصعب بن عمير رضي الله عنه إلى يثرب (المدينة النبوية) بعد بيعة العقبة الأولى يعلمهم الإسلام، فكان مصعب أول سفير في الإسلام<sup>(٢)</sup>.

٤- عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ صلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهرًا أو سبعة عشر شهرًا، وكان رسول الله ﷺ يحب أن يوجه إلى الكعبة، فأنزل الله: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ... الْآيَةُ﴾ [البقرة: ١٤٤] فتوجه نحو الكعبة.

فصلى مع النبي ﷺ رجل ثم خرج بعدما صلى فمر على قوم من الأنصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس، فقال: هو يشهد أنه صلى مع رسول الله ﷺ،

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٥) ومسلم (١٠٧٨) وأبو داود (١٥٨٤) والترمذي (٦٢٥).

(٢) دلالة النبوة للبيهقي (٢/ ٤٣٧، ٤٣٨) والطبري في التاريخ (٢/ ٣٥٧ - ٣٥٩).

وأنه توجه نحو الكعبة، فتحرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة<sup>(١)</sup>.

٥- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنت أسقي أبا عبيدة وأبا طلحة وأبي بن كعب من فضيخ زهو وتمر، فجاءهم آت فقال: إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة: قم يا أنس فهرقها فهرقتها<sup>(٢)</sup>.

٦- إجماع الصحابة على قبول خبر الواحد، نقل الإجماع القرطبي في تفسيره (١٥٢/٢) وابن قدامة في روضة الناظر (٣٧٠/١).

### الشبهة الحادية عشرة: هداية السنة ظرفية لا دائمة:

أو بأسلوب آخر: كانت السنة لقوم بعينهم لا غير.

بمعنى أن السنة كان السلوك والفهم الشخصي للرسول صلّى الله عليه وآله للقرآن، بما يناسب ذلك العصر، وهؤلاء القوم، وهذا يفتح المجال لكل من جاء بعد النبي صلّى الله عليه وآله ليفهم القرآن فهماً جديداً في ظل الظروف المستحدثة.

### الجواب:

أما في المهن والصناعات وغيرها من وسائل الإنتاج والمواصلات والاتصالات فلا يتقيد فيه بما كان عليه النبي صلّى الله عليه وآله، لأن هذه الأمور ليست من مهمة النبوة، وقد حث الإسلام المسلمين على الأخذ بوسائل القوة والتقدم، وغيرها من المجالات وعدّها من فروض الكفايات، وجعل الأصل في المعاش والعادات والأعراف والأشياء الإباحة والحل.

(١) أخرجه البخاري (٣٩٩) وأطرافه (٤٠، ٤٤٨٦، ٤٤٩٢، ٧٢٥٢) ومسلم (٥٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٨٢) ومسلم (١٩٨٠).

\* أما في جانب العبادات فالتشريع فيه حق لله وحده، وحكم الرسول ﷺ من حكم الله كما أسلفنا.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

ومعنى قوله ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ أي اتبع ما شرعه الله في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ. وقال ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»<sup>(١)</sup>.

أي غير مقبول، وهذا في جانب العبادات، فالأصل فيها الحظر إلا ما أتى به النص، وهذه الأحكام التعبدية لا يجوز لأحد أن يجتهد فيها لا سيما في وجود نصوص وآثار نبوية، وكيف يُدعى أن هذا التشريع كان خاصاً لقوم دون سائر الناس، وكيف يعقل أن تفسر الأحكام بقول يخالف ما هو معلوم من الدين بالاضطرار.

كيف يقبل من كاتبة من هؤلاء قولها عن الحجاب أنه كان في أول الإسلام ثم زال حكمه.

وتقول أخرى: لماذا يتعصب هؤلاء لقطعة من القماش؟

ويفسر بعضهم قطع يد السارق بأنه حبس اليد وصاحبها في السجن<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨).

(٢) روز اليوسف: ١/٥/١٩٩٩م.

وأمر آخر أود الإشارة إليه:

هل ورد في القرآن ما يدلنا على أن سنة النبي ﷺ قاصرة على جيل الصحابة دون غيرهم؟

الجواب: لا، بل ورد في القرآن ما يدلنا على وجوب اتباع هدي النبي ﷺ وأصحابه، ولم يقيد ذلك بزمان دون غيره، فقال تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وهذا فيه وعيد لمن شاقق الرسول ﷺ وأبى اتباع سبيل المؤمنين وهم الصحابة والصالحون من بعدهم، والمقتفون أثر النبي ﷺ.

فهل بعد هذا يقول قرآني يفهم القرآن ويتدبره مثل هذا الكلام!!!

### الشبهة الثانية عشرة: طعنهم في الصحابة رضي الله عنهم:

وحجج الطاعنين في أصحاب النبي ﷺ ما يلي:

- ١- وقوع المعاصي من بعض أصحاب النبي ﷺ.
- ٢- من الصحابة من هو منافق بنص القرآن والسنة.
- ٣- يلزم من العدالة المساواة في المنزل، وإذا كانت المساواة في المنزل منفية عندنا جميعاً، فكذلك تكون العدالة منفية.
- ٤- لا يوجد دليل على عدالة كل أصحاب النبي ﷺ.

**الجواب:**

هذه الشبهات وغيرها التي اتخذوها منفذًا للطعن في الصحابة من أخطر الشبهات والمطاعن؛ لأن الطعن في الصحابة طعن في عدالتهم، وسقوط عدالتهم سقوط لروايتهم، وسقوط للدين كله، لأن الإسلام ما وصلنا إلا على أيدي هؤلاء.

\* وأقول بأننا لا ندعي في الصحابة العصمة، فقد كانوا بشرًا يصيبون ويخطئون، وكل بني آدم خطأ، وكل ما صدر منهم من أخطاء إنما هي نقطة في بحار حسناتهم، ونحن مأمورون بالكف عن الخوض فيما شجر بينهم، بقوله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ عثمان الخميس حفظه الله:

أما وقوع المعاصي من بعضهم فإن وقوع المعاصي لا يضر بعدالتهم وإنما نقول هم عدول وغير معصومين، وأما قولهم إن من الصحابة من هو منافق، فهذا كذب، والمنافقون ليسوا من الصحابة، ولذلك لما تأتي إلى تعريف الصحابي تجد أنه من لقي النبي ﷺ وهو مؤمن ومات على ذلك، والمنافقون لم يلقوا النبي ﷺ مؤمنين ولا ماتوا على الإيمان، فلا يدخلون في هذا التعريف، أما قولهم يلزم من العدالة أن يتساووا في المنزلة، فهذا غير صحيح، ولا يلزم بل نحن نقول عدول وبعضهم أفضل من بعض، فأبو بكر أفضل من جميع

(١) أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وصححه الألباني في صحيح

أصحاب النبي ﷺ ، وبعده عمر، وبعده عثمان، وبعده علي، وبعده بقية العشرة، ثم يأتي أهل بدر، فأهل بيعة الرضوان وهكذا، فالقصد أن الصحابة لا يتساوون في الفضل كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠].

أما قولهم إنه لا يوجد دليل على عدالة كل الصحابة فقد أتت الأدلة من القرآن والسنة <sup>(١)</sup>.

### أدلة عدالة الصحابة رضوان الله عليهم:

قال الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وهذا عن أمة محمد ﷺ والصحابة هم أولاهم بهذه الخيرية.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

وقال سبحانه في شأن المهاجرين: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ

(١) حقبة من التاريخ ص (١٤٩-١٥٠) بتصرف يسير.



دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ [الحشر: ٨].

وقال في الأنصار: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَن هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ بن حجر العسقلاني:

اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المتدعة<sup>(٣)</sup>.

وقال الحافظ بن عبد البر:

أجمع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥١) ومسلم (٢١٢/٤) فضائل الصحابة.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٧٣) ومسلم (٢٥٤١/٤).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (١٧/١).

(٤) الاسياعاب في معرفة الأصحاب (٨/١).

### الشبهة الثالثة عشرة: طعنهم في أبي هريرة رضي الله عنه:

ولماذا أبو هريرة رضي الله عنه؟

والجواب: لأنه أكثر الصحابة رواية للحديث النبوي.

والقرآنيون ومنكروا السنة يكرهون الحديث ويردونه، ولذلك نال أبا هريرة النصيب الأوفر من كراهيتهم وافتراءاتهم.

ومن أهم مطاعنهم ما يلي:

١- أنه كان أميًا.

٢- تأخر إسلامه.

٣- أنه كان عرضة لطعن الصحابة فيه وردهم لروايته.

٤- أنه كان وضاعًا للحديث.

### الجواب:

إن أمية أبي هريرة ليست نقصًا ولا عيبًا، وأميته جزء من أمية العرب، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

وقد كان العرب في الجاهلية يحفظون الأنساب والمعلقات على طولها، أفلا يحفظون حديث النبي صلى الله عليه وسلم وهو القائل «نضر الله امرءًا سمع منا حديثًا فأداه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع»<sup>(١)</sup>.

(١) تقدم تخريجه.

## أما عن الشبهة الثانية:

وهي قولهم بأن إسلامه متأخر، فقد أسلم ﷺ في بداية العام السابع.

قال ابن عبد البر:

أسلم أبو هريرة عام خيبر وشهدا مع رسول الله ﷺ، ثم لزمه وواظب عليه رغبة في العلم، راضياً بشيخ بطنه، فكانت يده مع رسول الله ﷺ، وكان يدور معه حيث دار، وكان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ، وكان يحضر ما لا يحضر سائر المهاجرين والأنصار، لاشتغال المهاجرين بالتجارة، والأنصار بحوائطهم، وقد شهد له رسول الله ﷺ بأنه حريص على العلم والحديث<sup>(١)</sup>.

وروى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله إني سمعت منك حديثاً كثيراً، فأنساه قال: أبسط رداءك، فبسطته، فغرف بيديه فيه، ثم قال: «ضمه» فضمته، فما نسيت حديثاً بعده<sup>(٢)</sup>.

أسباب كثرة مروياته:

بُورِكَ لأبي هريرة في الفترة الزمنية التي شرف فيها بصحبة النبي ﷺ، بالإضافة إلى أن الله تعالى قد بارك له في باقي عمره في الإسلام، فروى عن كبار الصحابة أمثال أبي بكر، وعمر، وأبي بن كعب، وأم المؤمنين عائشة، وأسامة بن زيد، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، ولك أن تعرف أن الصحابة كانوا يروون حديث رسول الله ﷺ مراسلاً إلى النبي، ولم يسمعه من النبي

(١) الاستيعاب (٤/ ٢٠٨).

(٢) أخرج البخاري (١١٩) (٣٤٤٨) والحميدي في مسنده (٣/ ٤٨).

ﷺ ، وإنما سمعه من صحابي آخر، ومراسيل الصحابة صحيحة، وكان هذا سبباً لكثرة مرويات أبي هريرة رضي الله عنه، وإلى جانب هذا فقد امتد عمره بعد موت النبي ﷺ وكبار الصحابة، واحتاج الناس إلى علمه.

أما عن الشبهة الثالثة:

وهي أن بعض الصحابة قد طعن في أبي هريرة رضي الله عنه فهذا كلام بلا إسناد ولا دليل، اللهم إلا استناداً على افتراءات متعصبة المستشرقين، وهم من هم في كراهية الإسلام والمسلمين، أما أن بعض الصحابة ردوا روايته فلم يحدث إلا في أوهام هؤلاء المعاندين، ولكن إحقاقاً للحق أقول: قد ثبت أن بعض الصحابة ناقشه فيما يروي، لذكر بعضهم بعضاً، ويُعلم بعضهم بعضاً، وهذا وارد بين الأخيار، فأبو بكر يثبت من خبر المغيرة بن شعبة في ميراث الجدة، فيقوم محمد بن مسلمة ويشهد على صحة الخبر، وعما يناقش عمار بن ياسر في تيمم الجنب، وعبد الله بن عمر يناقش أبا هريرة في حديث من صلى على جنازة فله قيراط، فيتحاكمان إلى عائشة، فتؤيد ما رواه أبو هريرة، وهكذا كان يحدث بين الصحابة نقاش هو من باب مذاكرة العلم، والتثبت مما ينسب إلى رسول الله ﷺ لا من باب التكذيب والاعتراض فيما يقال، حاشاهم الله من ذلك.

أما الشبهة الرابعة: إنه كان وضاعاً للحديث:

وهذا القول لم يقله إلا الحاقدون على الإسلام ورجالاته، لا سيما نقله العلم منهم وحفاظه، وأبو هريرة رضي الله عنه هو أحد رواة حديث: «من كذب علي متعمداً فيتبرأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١١٠) (٦١٩٧).

وكيف يكون هذا والصحابة متوافرون بالمدينة وغيرها؟

أكانوا يخشون سطوته وقوته؟ كلا فقد كان ضعيفاً فقيراً.

أكانوا جاهلين بما يحدث؟ كلا فأكثر مروياته رواها غيره من الصحابة.

أكانوا يعلمون كذبه وما استطاعوا التحذير منه؟ حاشاهم من هذا فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وإذا كان الصحابة لم يعملوا بموجب هذه الآية فمن يعمل إذن؟

قال الدكتور علي السالوس:

ونتيجة لهذا الاهتمام المشكور بالرواية عن هذا الصحابي الجليل، وصلنا من الأخبار التي رويت عنه (٥٣٧٤)، وروى الإمام أحمد بن حنبل في مسنده من هذه الأخبار (٣٨٤٨)، واتفق الشيخان على (٣٢٥)، وانفرد الإمام البخاري بثلاثة وتسعين، والإمام مسلم بتسعة وثمانين ومائة.

وهذه الروايات التي زادت على خمسة آلاف هي بالمكرر.

وذكر الدكتور الأعظمي:

في كتابه «أبو هريرة في ضوء مروياته» ص (٧٦) أن أحاديثه في المسند والكتب الستة هي (١٣٣٦) حديثاً فقط، وذلك بعد حذف الأسانيد المكررة. وهذا القدر يستطيع طالب عادي أن يحفظه في أقل من عام، فما بالك بمن كان حفظه من معجزات النبوة<sup>(١)</sup>.

(١) مع الإثنى عشرية في الأصول والفروع (٣/٧٧).



## الفصل الثالث

حكم من أنكر السنة أو قال بعدم حجيتها

قال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ  
وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الاسراء: ٧٢].

وقال: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ  
يُحَادُّونَ﴾ (الأنعام: ٣٣).

## من هم منكروا السنة؟

المنكرون والمعتدون على السنة النبوية لا يخرجون عن واحد من ثلاث:

### أولاهم:

غير مسلم، معلوم كفره، كالمستشرقين، لا سيما المتعصبين منهم، وأيضا بعض النصارى واليهود العرب، فلهم آراء صرحوا بها في بعض أطروحاتهم ودراساتهم.

### ثانيهم:

منافق نفاقا أكبر، يظهر الإسلام بل يدعي أنه أحسن المسلمين فهما للدين، يعمل لخدمة أسياده من المتربصين بالإسلام، يريد إشاعة الفتنة وبلبله عقيدة المسلمين وتقويض أركان الدين، وهدم أصوله.

### ثالثهم:

رجل مسلم تتجاذبه الآراء يمينة ويسرة، دون دراية ولا علم، يتلقف الأباطيل والأراجيف فيرددها كالبيغاء، وهذا سببه أنهم لم يأخذوا العلم من مظانه، سواء من العلماء المعروفين بحسن النهج، المنضبطين بالكتاب والسنة، أو بالدراسة العلمية الجادة في الجامعات المعروفة في العالم الإسلامي.

وهؤلاء ومن نحا نحوهم خالفوا ما هو معلوم من الدين بالاضطرار، وهو وجوب طاعة النبي ﷺ ومتابعته، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

ومن القواعد المعروفة المشهورة «أنه لا يقبل في دار الإسلام العذر بجهل



الأحكام» لا سيما في مثل هذه الضروريات وأركان الدين وأصوله.  
وخالفوا إجماع الأمة على أن السنة النبوية مصدر من مصادر التشريع، وأنها أصل من أصول الأحكام.

وخالفوا العقل والمنطق السليم، لأنه لا يعقل أن رسول الله ﷺ يظل صامتاً طوال ثلاث وعشرين سنة هي عمر الوحي والتشريع، ولا ينقل عنه شيء سوى القرآن، وهل يعقل أن مهمة الرسول ﷺ هي تبليغ القرآن فقط، وكيف نوجه الآيات التي أوجبت علينا طاعة الرسول ﷺ وأتباعه؟  
وفي أي شيء يكون الرسول ﷺ أسوة لأمته؟ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

إن هو إلا الهوى والعبث واتباع شياطين الجن والإنس.  
وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ \* وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢-١١٣].

## حكم منكري السنة

### في القرآن:

قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقال: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ أَتَمَّا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

### من السنة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل أمتي يدخلون الجنة إلى من أبي» قيل من أبي يا رسول الله؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبي» <sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٦٨٥١).

## أقوال العلماء في منكري السنة

### قال ابن حزم رحمه الله:

ولو أن امرءاً قال: لا تأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حد للأكثر في ذلك، وقائل هذا الكلام كافر مشرك حلال الدم والمال، وإنما ذهب إلى هذا بعض غالية الرافضة ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم<sup>(١)</sup>.

### وقال السيوطي رحمه الله:

اعلموا - رحمكم الله - أن من أنكر كون حديث النبي ﷺ قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجة، كفر، وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى، أو مع من شاء من فرق الكفرة<sup>(٢)</sup>.

### وقال الشوكاني رحمه الله:

الحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام<sup>(٣)</sup>.

### رأي الشافعي رحمه الله:

قال الحميدي: سأل رجل الشافعي عن مسألة فأفتاه، وقال: قال النبي ﷺ

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٢٩٠).

(٢) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ١٣-١٤ ط. مكتبة الصحابة - جدة.

(٣) إرشاد الفحول (١/ ١٥٨).

كذا، فقال الرجل: تقول بهذا، قال: رأيت في وسطي زناراً؟ أتراني خرجت من الكنسية؟

أقول قال النبي ﷺ وتقول لي: أتقول بهذا.

أروي عن النبي ﷺ ولا أقول به ؟!!!<sup>(١)</sup> .

قلت : انظر إلى غضب الشافعي رحمه الله ومساواته من يرد

حديث رسول الله ﷺ بالنصارى رواد الكنائس.

وقال الحاكم أنبأني أبو عمرو السماك مشافهة أن أبا سعيد الجصاص حدثهم قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول: وسأله رجل عن مسألة فقال: روي عن النبي ﷺ أنه قال: كذا وكذا، فقال له السائل: يا أبا عبد الله أتقول بهذا؟ فاتعد الشافعي واصفر وحال لونه، وقال ويحك، أي أرض تقلني وأي سماء تظلني، إذا رويت عن رسول الله ﷺ فلم أقل به؟ نعم على الرأس والعينين<sup>(٢)</sup> .

### قول أبي قلابة رحمه الله:

إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا، وهات كتاب الله، فاعلم أنه ضال<sup>(٣)</sup> .

وعلق الذهبي على هذا فقال: وإذا رأيت المتكلم المبتدع يقول: دعنا من

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/٣٤) وحلية الأولياء (٩/١٠٦) وأعلام الموقعين (٢/٢٨٠).

(٢) أعلام الموقعين (٢/٢٨٠).

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/١٨٤).

الكتاب والأحاديث الآحاد، وهات العقل، فاعلم أنه أبو جهل<sup>(١)</sup>.

### قال اسحاق ابن راهويه:

من بلغه من رسول الله ﷺ خبر يقر بصحته ثم رده بغير تقية فهو كافر<sup>(٢)</sup>.

### رأي هارون الرشيد رحمه الله:

عن خرزاذ العابد قال: حدث أبو معاوية الضرير عند هارون الرشيد بحديث «احتج آدم وموسى».

فقال: رجل شريف من وجوه قريش فإين لقيه؟ فغضب هارون الرشيد وقال: النطع والسيف. زنديق يطعن في الحديث.

فما زال أبو معاوية يسكنه، ويقول: بادرة يا أمير المؤمنين ولم يفهم حتى سكن<sup>(٣)</sup>.

### قال أبو الحسين الطبرسي: سمعت أبا سعيد الاصطخري يقول:

وجاءه جال: وقال له أيجوز الاستنجاء بالعظم؟

قال: لا، قال: لم؟ قال: لأن رسول الله ﷺ قال: «هو زاد إخوانكم من الجن».

فقال له: الإنس أفضل أم الجن؟ قال: بل الإنس.

(١) سير أعلام النبلاء (٤/٤٧٢).

(٢) الإحكام لابن حزم (١/١٤١).

(٣) تاريخ بغداد (٧/١٤) وسير أعلام النبلاء (٩/٢٨٨).

قال: فلم يجوز الاستنجاء بالماء وهو زاد الإنس؟ قال: فنزا عليه، وأخذ بحلقه وهو يقول: يا زنديق؟ تعارض رسول الله ﷺ وجعل يخنقه، فلولا أني أدركته لقتله<sup>(١)</sup>.

### قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:

وأما الطعن في الأحاديث الصحيحة جملة، والشك في صحة نسبتها إلى النبي ﷺ، فإنما هو إعلان بالعداء للمسلمين ممن عهد إليه علم ومعرفة، أو جهل وقصر نظر، ممن قلد فيه غيره، ولم يعرف عواقبه وآثاره، فإن معنى هذا الشك والطعن: أنه حكم على جميع الرواة الثقات من السلف الصالح رضي الله عنهم بأنهم كاذبون مخادعون مخدوعون، ورمى لهم بالفرية والبهتان، أو بالجهل والغفلة، وقد أعادهم الله من ذلك، وهم يعلمون يقيناً أن رسول الله ﷺ قال: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»

وقال: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

فالمكذب لهم في روايتهم إنما يحكم عليهم بأنهم يتقحمون النار تقحماً، وأنهم لم يكونوا على شيء من الخلق والدين<sup>(٢)</sup>. اهـ.

\*\*\*

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٣٤).

(٢) انظر الباعث الحثيث ص (٨) المقدمة.

## خاتمة

تكاثرت نصوص الكتاب والسنة واضحة جلية في وجوب الاعتصام بالوحي قرآنًا وسنة، وقد ضرب الصحابة رضي الله عنهم أروع المثل في إتباعهم لهدي النبي ﷺ.

فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا<sup>(١)</sup>.  
وعنه أيضًا أنه قال: يهدم الإسلام ثلاثة: «زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون»<sup>(٢)</sup>.

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إنكم ستجدون أقوامًا يزعمون أنهم يدعونكم إلى كتاب الله، وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والتبدع، وإياكم والتنطع، وإياكم والتعمق وعليكم بالعتيق»<sup>(٣)</sup>.  
وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه»<sup>(٤)</sup>.

والأقوال في هذا المعنى كثيرة، وهذه صيحة نذير، ووصية مشفق، فإن تكذيب سنة النبي ﷺ أو الاستهزاء بها أو التحقير من شأنها مروق من الدين

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ١٨٠).

(٢) رواه الفريابي في صفة المنافق (٣١).

(٣) رواه: الدارمي (١/ ٦٦) واللالكائي (١/ ٨٧).

(٤) أخرجه أبو داود (١٦٢).

والعياذ بالله.

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ  
الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

\*\*\*



## الفهرس

الموضوع	الصفحة
إهداء .....	٣
المقدمة .....	٥
الفصل الأول .....	١١
فكرة إنكار السنة وعوامل النشأة .....	١١
القرآنيون وفكرهم .....	١٢
مخاطر فكر القرآنيين .....	١٢
جذور هذا الفكر .....	١٣
١- الخوارج .....	١٥
٢- الجهمية والمعتزلة والأشاعرة .....	١٦
٣- الروافض .....	١٩
٤- الاستشراق .....	٢٤
٥- المدرسة العقلية .....	٢٨
استشكال النصوص .....	٣٤
٦- المؤسسات المعادية .....	٣٦
٧- التغريبيون .....	٣٧
الفصل الثاني .....	٣٩
أهم الأسس التي بنى عليها القرآنيون مذهبهم .....	٤٠
الشبهة الأولى: حسبنا كتاب الله .....	٤٠
الشبهة الثانية: النهي عن كتابة الحديث .....	٤٣
الشبهة الثالثة: السنة ليست وحياً .....	٤٨
الشبهة الرابعة: السنة ليست حجة .....	٥٢

٥٥	..... الشبهة الخامسة: عرض الحديث على القرآن.....
٥٧	..... الشبهة السادسة: تكفل الله بحفظ القرآن دون السنة.....
٥٨	..... الشبهة السابعة: الوضع في السنة.....
٦٢	..... الشبهة الثامنة: الرسول ﷺ بشر يصيب ويخطئ.....
٦٤	..... الشبهة التاسعة: معارضة السنة للقرآن.....
٧٠	..... الشبهة العاشرة: ظنية السنة.....
٧٤	..... الشبهة الحادية عشرة: هداية السنة ظرفية لا دائمة.....
٧٦	..... الشبهة الثانية عشرة: طعنهم في الصحابة.....
٨٠	..... الشبهة الثالثة عشرة: طعنهم في أبي هريرة <small>رضي الله عنه</small> .....
٨٥	..... الفصل الثالث: حكم من أنكر السنة.....
٨٨	..... من القرآن.....
٨٨	..... من السنة.....
٨٩	..... قول ابن حزم.....
٨٩	..... قول السيوطي.....
٨٩	..... قول الشوكاني.....
٩٠	..... قول الشافعي.....
٩١	..... قول إسحاق بن راهويه.....
٩١	..... قول هارون الرشيد.....
٩١	..... قول الإصطخري أبي سعيد.....
٩٢	..... قول أحمد شاكر.....
٩٣	..... خاتمة.....
٩٥	..... الفهرس.....